منهج ابن كثير في نقد الرجال
(دراسة لمرويات كتاب البداية والنهاية)

إعداد
د. أحمد طاهر عبد الرحمن النقيب
الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
كلية التربية – جامعة المنصورة

مقدمـة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه وأحبابه إلى يوم الدين.

يعد ابن كثير ، اسماعيل بن عمر (ت 774هـ): من أشهر علماء التراث الإسلامي ، وقد شُهِر بتفسيره الماتع ، المسمى "تفسير القرآن العظيم" ، وقد طبع عشرات المرات بمصر وخارجها ، لكن نَدُر أن يُعْرف ابن كثير بجهده الحديثي!!

والمثبت في ترجمته أنه – رحمه الله – " اشتغل بالحديث مطالعة في متونه ورجاله ، فجمع التفسير [1] ، وشرع في كتاب كبير في الأحكام لم يكمل [2] ، وجمع التاريخ الذي سماه : البداية والنهاية [3] ، ... وخرج أحاديث أدلة التنبيه[4] وأحاديث مختصر ابن الحاجب[5] ... وشرع في شرح البخاري [6]، ولازم المزي وقرأ عليه تهذيب الكمال ... وقد اختصر مع ذلك كتاب ابن الصلاح ... [7] ورتب "مسند أحمد" على الحروف ، وضم إليه [8] زوائد الطبراني وأبي

(1) المشار إليه آنفا.

(2) وهو "الأحكام الكبير" في ثلاثة مجلدات (لم يكمل) وطبع بدار النوادر ، دمشق ، سوريا ، ط2– 1431هـ=2010م وشرع ابن كثير في تصنيفه ، انظر مثلا (50/7، 553 – البداية والنهاية).

(3) طبع نحوا من سبع طبعات ، لعل أضبطها تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتب ، الرياض 1436هـ=2015م (وهي النسخة التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة).

(4) طبع باسم "إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه" تحقيق/ بهجة يوسف حمد أبو الطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1–1416هـ=1996م.

(5) طبع باسم "تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب" تحقيق/ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط2–1416هـ=1996م.

(6) مفقود.

(7) وشرح هذا المختصر وطبع باسم "الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث" وشارحه الشيخ/ أحمد محمد شاكر ، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، ط1–1429هـ=2008م.

(8) لعل هذا المجموع المرتب هو نفسه جامع المسانيد والسنن الآتي الإشارة إليه.

يعلى ...[1] بل قيل إن ابن كثير من أعلم الناس بأحاديث المسند [2].

وترجع أهمية دراسة الموسوعة التاريخية "البداية والنهاية" لاعتبارين ، أحدهما: أنها مصدر مهم من مصادر دراسة السيرة النبوية ، التي هي فرع ينبغي على كل مسلم أن يعرف طرفا منه – على حسب حاجته وقدرته – قال زين العابدين علي بن الحسين بن علي: كنا نُعَلِّم مغازي رسول الله ρ كما نعلم السورة من القرآن [3]. ويقول اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص (ت 134هـ): "كان أبي يعلِّمنا المغازي والسرايا ، ويقول: يا بَنِيَّ هذه شرف آبائكم فلا تضيعوا ذكرها" [4].

وسيرة النبي ρ معرفتها ضرورية ، وبهذا قال ابن فارس في صدر رسالته في "السيرة النبوية": "هذا ذكر ما يحق على المرء المسلم حفظه ، وتجب على ذي الدين معرفته" [5].

أما الاعتبار الثاني لدراسة "البداية والنهاية" ، فيتصل بمجهودات ابن كثير العلمية في جوانب عدة ،

(1) ابن حجر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (374/1) ، إحياء التراث العربي ، بيروت – 1349، مصورة عن نسخة دائرة المعارف العثمانية – حيدرأباد – الهند ، وانظر للسيوطي ، جلال الدين (ت 911هـ): تاريخ الخلفاء ص/36 ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة ، ط1– 1425هـ=2004م. وانظر لابن العماد الحنبلي ، عبد الحي بن أحمد (ت 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب (399/8–398) دار ابن كثير ، دمشق 1413هـ=1992م.

(2) نقله الألباني ، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ): السلسلة الصحيحة (1110/7). مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1–1417هـ=1996م.

(3) انظر للخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (288/2 – رقم 1648) تحقيق محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ط2–1414هـ.

(4) البغدادي: الجامع (287/2 – رقم 1646).

(5) راجع لابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ): أوجز السير لخير البشر (146/2) مجلة المورد ، العدد الرابع ، دار الحرية للطباعة ، بغداد (1393هـ=1973م) ونقله أيضا محمد ابن فارس ، السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ): الإعلان بالتوبيخ عن ذم التاريخ ص/64 دراسة وتحقيق/ محمد عثمان الخشت ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة – 1989م.

كلها تتعلق بمكانته الحديثية ، فابن كثير محدث [1]؛ له أسانيد يروي بها الأخبار متصلة إلى رسول الله ρ ، وبلغ عدد الرواة ما بينه وبين النبي ρ ثمانية عشر راويا [2].

وتتجلى مكانته الحديثية أيضا باهتمامه بشرح الحديث ، يقول في حديث بدء الوحي: "وهذا الحديث قد رواه الإمام البخاري – رحمه الله – في كتابه في مواضع منه [*]، وتكلمنا عليه مطولا في أول شرح البخاري ، في كتاب بدء الوحي ، إسنادا ومتنا ، ولله الحمد والمنة".أ.هـ [3] ويقول: وقد ذكرنا أنواع الوحي إليه ρ في أول "شرح البخاري" [4]

وعند ذكره حديث هرقل وأبي سفيان ، يقول : "وقد رواه البخاري في مواضع كثيرة في صحيحه [*] ، وقد تكلمنا على هذا الحديث مطولا في أول شرحنا لصحيح البخاري بما فيه كفاية ، وذكرنا فيه من الفوائد والنكت المعنوية واللفظية ، ولله الحمد والمنة [5].

ويظهر هذا الجهد الحديثي المتعلق برواية الأخبار في قوله: وأوردنا فضائله (أي أبا بكر الصديق) وشمائله ، وأتبعنا ذلك بسيرة الفاروق أيضا ، وأوردنا ما رواه كل منهما عن النبي ρ من الأحاديث ، وما روى عنه من الآثار والأحكام والفتاوى ، فبلغ ذلك ثلاث مجلدات ...[6] وهذا محرر

(1) ووصفه ابن حجر بأنه من محدثي الفقهاء ، انظر لابن حجر: الدرر الكامنة (374/1).
(2) انظر لابن كثير: البداية والنهاية (303/3–302) [خبر وفد عبد القيس] ، وانظر أيضا من أسانيده التي رواها ابن كثير: البداية والنهاية (301/3).
(*) فقد أخرجه البخاري في مواطن منها: (3–كتاب بدء الوحي) و (4–كتاب بدء الوحي) و (5–كتاب تفسير القرآن) و (4926–كتاب تفسير القرآن) ، (6982–كتاب التعبير).
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (8/4).
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (56/4).
(*) فقد أخرجه البخاري في مواطن: (2941–كتاب الجهاد والسير) و (4553–كتاب تفسير القرآن) و (51–كتاب الإيمان) و (7–كتاب بدء الوحي).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (194/8).
(6) ابن كثير: البداية والنهاية (68/4) وانظر (79/4).

بالأسانيد والطرق[1].أ.هـ ويقول تقصيت طرق هذا الحديث (يقصد قوله ρ "لا نورث ، ما تركناه صدقة") وألفاظه في مسندي الشيخين أبي بكر وعمر ، رضي الله عنهما ، فإنى ولله الحمد ، جمعته لكل واحد منهما مجلدا ضخما مما رواه عن رسول الله ρ ورآه من الفقه النافع الصحيح ، ورتَّبته على أبواب الفقه المصطلح عليها اليوم [2].

وما ذكره ابن كثير من وجود مسندين عن فضائل الشيخين لعله مودع في مصنفه الجامع ، "جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن – طبع – وله أجزاء مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (184) حديث[3] وبه جزء مفقود [4]، يُظن أنه مسند أبي بكر τ ؛ إذ إن مسند الفاروق تم طباعته في نشرة علمية [5]، ويظهر أن هذا المفقود كان موجودا عند العلماء المتقدمين ؛ يدل عليه حديث "لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره" [6]، وقد ضعفه أهل العلم [7]، يقول السيوطي "وقد قال

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (512/4) [سيرة عمر].
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (478/6).
(3) فؤاد سيد: فهرس المخطوطات التي اقتنتها درا الكتب المصرية من (1955–1936) (1/–203 204) دار الكتب المصرية ، 1380هـ=1961م.
(4) ابن دهيش ، د. عبد الملك بن عبد الله: جامع المسانيد والسنن لابن كثير (مقدمة المحقق) (35/1) مكتبة الأسدى ، مكة المكرمة ، ط3–1425هـ.
(5) ابن الزهراني ، محمد أحمد: مسند الفاروق لابن كثير ، دكتوراه ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – 1408هـ=1409هـ.
(6) أخرجه الترمذي (3673 – كتاب المناقب) من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعا به.
(7) نقل الألباني تضعيف أهل العلم لهذا الخبر ، وانتهى بحثه إلى الحكم عليه بأنه "ضعيف جدا" ، انظر له: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (365/1/10) مكتبة المعارف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1–1422هـ=2002م.

الحافظ عماد الدين بن كثير في مسند الصديق إن لهذا الحديث شواهد تقضي صحته ..." [1]

وعلى مستوى النقد الحديثي لابن كثير جهد موفور أودعه كتابه "البداية والنهاية" ، يقول: "والواقدي عنده زيادات حسنة ، وتاريخ مُحَرَّر غالبا ؛ فإنه من أئمة هذا الشأن الكبار ، وهو صدوق في نفسه مكثار ، كما بسطنا القول في عدالته وجَرْحه في كتابنا الموسوم بـ "التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" ولله الحمد والمنة [2].

ومما يظهر أيضا خصوصية في "البداية والنهاية" في باب الدرس الحديثي: أن ابن كثير حاول توظيف ملكاته الحديثية في سبر الأخبار ، واعتماد ما هو ثابت ، فبعد ذكره أن تاريخه يبدأ مع ذكر مبدأ المخلوقات وينتهي بذكر الفتن والملاحم وأشراط الساعة ثم البعث والنشور ... ثم صفة النار ثم صفة الجنان ، يقول إن عمدته "ما ورد في ذلك من الكتاب والسنة والآثار والأخبار المنقولة المقبولة عند العلماء وورثة الأنبياء ...". [3]

إذن لا يعتمد ابن كثير إلا على ما ثبت لديه ، أو كان له أصل يشهد له وهذا ما شرط على نفسه في أول كتابه "البداية والنهاية" ؛ إذ في الأحاديث الصحيحة كفاية ، ونجد صدى هذا في تطبيقاته [4]، ففي قول أبي بكر τ للنبي ρ وهما في الغار: "لو أن أحدهم نظر إلى قدميه لأبصرنا

(1) السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ): اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة (274/1) خرَّج أحاديثه/ محمد عبد المنعم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2-1428هـ=2007م ، وانظر أيضا للسيوطي: تاريخ الخلفاء ص/36.

(2) ابن كثير: البداية والنهاية (580/4) وقد طبع الكتاب الذي ذكره ابن كثير – رحمه الله – باسم "التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل" ، تحقيق/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة ، صنعاء ، اليمن ، ط1-1432هـ=2011م.

(3) ابن كثير: البداية والنهاية (6/1).

(4) ابن كثير: البداية والنهاية (100/8).

تحت قدميه ، فقال ρ "يا أبا بكر! ما ظنك باثنين الله ثالثهما"[1] يقول ابن كثير: وقد ذكر بعض أهل السِّير أن أبا بكر لما قال ذلك ، قال النبي ρ "لو جاءونا من ههنا لذهبنا من ههنا" ، فنظر الصديق إلى الغار قد انفرج من الجانب الآخر ، وإذا البحر قد اتصل به ، وسفينة مشدودة إلى جانبه!! (يقول ابن كثير): "وهذا ليس بمنكر من حيث القدرة العظيمة ، ولكن لم يرد ذلك بإسناد قوي ولا ضعيف ، ولسنا نثبت شيئا من تلقاء أنفسنا ، ولكن ما صح أو حَسُن سنده قلنا به ، والله أعلم. [2]

وهذا ديدن ابن كثير: لا يحتج إلا بما ثبت ، ففي موضع آخر ، وبعد سوقه أحاديث وأخبار حياة الخضر ، يقول – رحمه الله – "وهذه الروايات والحكايات هي عمدة من ذهب إلى حياته إلى اليوم ، وكل من الأحاديث المرفوعة ضعيفة جدا ، لا يقوم بمثلها حجة في الدين ... [3]

ولهذا كان لابن كثير موقف من مسألة "الإسرائيليات" ، وهي آفة كتب التاريخ ، يقول: "وأخبار بني إسرائيل كثيرة جدا في الكتاب والسنة النبوية ، ولو ذهبنا نتقصى ذلك لطال الكتاب ... وأما الأخبار الإسرائيلية مما يذكره كثير من المفسرين والمؤرخين: فكثيرة جدا ، ومنها ما هو صحيح موافق لما وقع ، وكثير منها – بل أكثرها – مما يذكره القصاص مكذوب مفترى ، وضعه زنادِقتهم وضلاّلهم [4].

لقد حاول ابن كثير أن يُحَرِّر مجموعه التاريخي من التوسع في الإسرائيليات ، نجد ذلك تطبيقيا في مواطن كثيرة ، وتنظيريا قوله في قصة قارون والخسف به "وقد ذكر كثير من المفسرين ههنا إسرائيليات كثيرة ، أضربنا عنها صفحا ، وتركناها قصدا" [5].

وقوله عن بني إسرائيل "وجرت عليه خُطُوب وأمور يطول ذكرها ، ولكن سنورد ما فيه مقنع

(1) متفق عليه ، أخرجه البخاري (3653–كتاب فضائل الصحابة ، 3922–كتاب مناقب الأنصار ، 4663–كتاب التفسير) ومسلم (2381–كتاب فضائل الصحابة).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (455/4).
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (264/2–263).
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (77/3).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (206/2).

لمن أراد أن يبلغه خبرها إن شاء الله تعالى... [1]

أما تطبيقيا ، فيأتي بأخبار عديدة عن حياة الخضر ، صاحب نبي الله موسى عليه السلام ، ثم يقول: "ففي هذا نظر ، وهو من الإسرائيليات التي لا تصدق ولا تكذب ، بل الظاهر أن صحتها بعيدة".ا.هـ[2]

ويقول وقد ذكر كثير من المفسرين من السلف والخلف ههنا [يعني نبأ الخصم وتَسُّور المحراب ، في قصة داود] قصصا وأخبارا أكثرها إسرائيليات ، ومنها ما هو مكذوب لا محالة ، تركنا إيرادها في كتابنا قصدا ؛ اكتفاء واقتصارا على مجرد تلاوة القصة من القرآن العظيم ... [3]– وفي كلب أصحاب الكهف يقول ابن كثير: وقد ذكر كثير من القصاص والمفسرين لهذا الكلب نبأ وخبرا طويلا ، أكثره متلقى من الإسرائيليات ، وكثير منها كذب ، ومما لا فائدة فيه ... [4].

إن الإسرائيليات التي لا يشهد لها كتاب أو سنة صحيحة؛ مصادمة أيضا للعقل الإنساني السَّوي ؛ وهنا يظهر التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح ، وما خالف العقل والنقل: هو مما لا يقبل أيًّا كان ، وهذا ما أَصَّله ابن كثير ليحوط موسوعته التاريخية من إدخال ما لا يجوز ، ففي قصة قدوم موسى وقومه على جبابرة الأرض المقدسة ، يقول ابن كثير: "وقد ذكر كثير من المفسرين ههنا آثارا فيها مجازفات كثيرة باطلة ، يدل العقل والنقل على خلافها ، من أنهم كانوا أشكالا هائلة ضخاما جدا ... وكل هذه هَذَيانات وخرافات لا حقيقة لها ، وأن المَلِك بعث معهم عِنبا ، كل عنبة تكفي الرجل ... وهذا ليس بصحيح ... [5]

ولهذا رَدَّ ابن كثير مادة كتاب السِّر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم للفخر الرازي

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (217/2).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (274/2).
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (309/2).
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (566/2).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (125-126/2).

(ت 606هـ) ، محمد بن عمر ، يقول ابن كثير عنه "وهو خرافات لا يُلتفت إليها"[1] ويقول أيضا: "وأما ما يذكره بعض الناس من أن أصل مَنْبع النيل من مكان مرتفع ، اطَّلع عليه بعض الناس ، فرأى هناك هَوْلا عظيما ، وجواريَ حسانا ، وأشياء غريبة ، وأن الذي اطَّلع على ذلك لا يمكنه الكلام بعد هذا ، فهو من خرافات المؤرخين وهذيانات الأفاكين"[2].

ومن هذا الباب: همزه للمنامات التي يترتب عليها ما هو مخالف للنقل أو العقل ، يقول: "وبجبل قاسيون شمالي دمشق مغارة يقال لها: مغارة الدّم ، مشهورة بأنها المكان الذي قَتَل قابيل أخاه هابيل عندها ؛ وذلك مما تَلَقَّوه عن أهل الكتاب ، فالله أعلم بصحة ذلك. وقد ذكر الحافظ ابن عساكر في ترجمة أحمد بن كثير [3]، وقال: "إنه كان من الصالحين ، وأنه رأى النبي ρ وأبا بكر وعمر وهابيل ، وأنه استحلف هابيل أن هذا دَمُه ، فحلف له ، وذكر أنه سأل الله تعالى أن يجعل هذا المكان يستجاب عنده الدعاء ، فأجابه إلى ذلك ، وصَدَّقه في ذلك رسول الله ρ ، وقال إنه وأبا بكر وعمر يزورون هذا المكان في كل يوم خميس ، وهذا منام ، لو صَح عن أحمد بن كثير هذا: لم يترتب عليه حكم شرعي ، والله أعلم [4].

إذن العبرة عند ابن كثير في سوق الأخبار في موسوعته "البداية والنهاية": أن يكون الخبر ثابتا؛ ومن أجل الوصول إلى هذه القناعة: كان تحريه في الاعتماد على ما ثبت في الصحيحين وكتب السنة ، وهذا ظاهر في قراءة سريعة للكتاب [5]، ثم إنه من باب آخر يتحرى التدقيق في الرواة ، ومن

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (77/1).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (59/1).
(3) انظر لابن عساكر ، علي بن الحسن (ت 571هـ): تاريخ دمشق (177/5) دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – 1415هـ=1995م.
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (220/1-219).
(5) حيث نجد هذه المصطلحات: في الصحيح – الصحيحان – صحيح الإسناد – صحيح الإسناد على شرط مسلم – إسناد صحيح – إسناد جيد –إسناد حسن – على شرط الصحيحين – لا بأس به ...

ذلك قوله: "قال الإمام أحمد[1]: حدثنا عبد الله بن الوليد عن عبد الله بن المؤمل عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ρ "ماء زمزم لما شرب منه" وقد رواه ابن ماجه[2] من حديث عبد الله المؤمَّل ، وقد تكلموا فيه ، ولفظه "ماء زمزم لما شُرب له"[3] ورواه سويد بن سعيد عن عبد الله بن المبارك ... عن جابر عن النبي ρ قال: "ماء زمزم لما شرب له" ولكن سويد بن سعيد: ضعيف ، والمحفوظ عن ابن المبارك عن عبد الله بن المُؤَمَّل ، كما تقدم [4].

وهذا من دقة ابن كثير ، فقال عن عبد الله بن المُؤَمَّل: تكلموا فيه [5]، وحكم على سويد بن سعيد بالضعف [6]؛ ولذا كان الحديث من طريق ابن المُؤَمَّل هو المحفوظ المُقَدَّم في هذا الباب ، والحديث المتقدم مع أن طرقه جميعا لا تخلو من مقال: لكن يمكن أن يقوى بعضها بعضا وتعتضد ؛ ليصح الخبر لغيره" [7].

(1) أخرجه أحمد بن حنبل (ت241هـ): المسند (273/3- ح/14996) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1419هـ=1998م.

(2) أخرجه ابن ماجه ، محمد بن يزيد (ت 273هـ): سنن ابن ماجه (62-30 – كتاب المناسك) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1-1417هـ (الطبعة المحققة).

(3) أخرجه البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت 458هـ): الجامع لشعب الإيمان (3833 – باب في المناسك ، فضل الحج والعمرة) تحقيق/ عبد العاطي عبد الحميد ، وزارة الأوقاف ، قطر ، ط1-1429هـ=2008م عن طبعة الدار السلفية ، بومباي – الهند.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية (342/3-341).

(5) فقد اختلف فيه الأئمة ، منهم من وثَّقه على خطأ فيه ، ومنهم من ذهب إلى أنه ليس به بأس ، ومنهم من حكم على أحاديثه بالنكارة وهناك من ضعفه ، انظر للحافظ المزي ؛ جمال الدين يوسف (ت 742هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال (190/16-189) تحقيق/ د. بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1413هـ=1992م.

(6) سويد بن سعيد الهروي: جرحه الأئمة ، فقالوا: ليس بشيء ، ليس بثقة ، مضطرب الحفظ ، .. نظر ترجمته عند الحافظ المزي: تهذيب الكمال (254/12-251).

(7) انظر تصحيح الألباني باعتبار طرقه في "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" (320/4-325 ح/1123) المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2-1405هـ=1985م.

وفي باب الرواة: اجتهد ابن كثير – رحمه الله – في تصحيح أسامي الرواه [1]، وتجاوز ذلك مركزا على نقد الرواة ؛ ليبين الضعيف منهم ؛ ليكون ذلك مشيا على سنته في إيراد أخبار البداية والنهاية ، يقول ابن كثير: "وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله ρ ما صح نقله أو حَسُن ، وما كان فيه ضعف نبينه ، والله المستعان ..." [2] وهو ما طبقه في غير موضع ، من ذلك قوله: "ولم ينقل في حديث حسن بل ولا ضعيف يُعْتمد ، أنه [أي الخضر (صاحب موسى عليه السلام)] جاء يوما واحدا إلى رسول الله ρ ولا اجتمع به ، وما ذُكر من حديث التعزية فيه – وإن كان الحاكم قد رواه – فإسناده ضعيف [3]، وتضعيف ابن كثير في محله ؛ ذلك أن الحاكم قد أخرج هذا الخبر من طريق كامل بن طلحة ثنا عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك τ مرفوعا به ، وقال بعده: "عباد بن عبد الصمد ليس من شرط الكتاب"[4]. وعباد بن عبد الصمد ، هو البصري ، سمع أنس بن مالك والحسن وسعيد بن جبير ، وروى عنه كامل بن طلحة وغيره ، قال عنه أبو حاتم: ضعيف الحديث جدا ، منكر الحديث ، لا أعرف له حديث صحيحا [5].

وفي الوقت الذي يحكم فيه ابن كثير على الرواية بالضعف ، أو ينتقد الرواة ، نجده يتوقف في الحكم على الرواية ، ويقول "الله أعلم" ، ولعل السبب في ذلك أنه لم يبحث الرواية ؛ فيحصل له تَوَقُّفٌ فيها ، وهذا نَمَطٌ عِلْمي عام عند ابن كثير ، يدل عليه موقفه في مسألة تنازع أهل العلم في التفضيل بين خديجة أم المؤمنين وعائشة أم المؤمنين ، يقول ابن كثير: "ومن حصل له تَوَقُّف في هذه المسألة أو في غيرها: فالطريق الأقوم والمسلك الأسلم أن يقول: الله أعلم [6].

(1) انظر له: البداية والنهاية (446/2).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (7/1).
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (180/2).
(4) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (58/3).
(5)انظر ابن أبي حاتم الرازي ، عبد الرحمن(ت 327هـ): الجرح والتعديل (82/6) مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرأباد الدكن ، الهند ، ط1.
(6) ابن كثير: البداية والنهاية (322/4).

وهذا ما طبقه بالتمام في دراسة الأسانيد والرواة ، يقول ابن كثير: "وقال الإمام أحمد(*): حدثنا وكيع حدثنا عبادة بن مسلم الفزاري حدثنا جبير بن أبي سليمان بن جبير بن مُطعم سمعت عبد الله بن عمر يقول: لم يكن رسول الله ρ يدع هذه الدعوات حين يصبح وحين يمسي: "اللهم إني أسألك العافية في الدنيا والآخرة ... وأعوذ بعظمتك أن أغتال من تحتي" قال وكيع: يعني الخسف ، ورواه أبو داود ... (1) والحاكم من حديث عبادة بن مسلم به ، وقال الحاكم(2): صحيح الإسناد ، والله تعالى أعلم بالصواب (3). ويقول: "وقد ورد حديث مرسل ، فيه أن أبويه (يعني أبوي رسول الله ρ) من الرضاعة قدما عليه ، والله أعلم بصحته" (4).

فالأخبار غير الصحيحة لكن ضعفها ربما ينجبر ، كانت طريقة ابن كثير: دراسة رواتها ؛ لمعرفة درجة ضعفهم ، ومن ثَمَّ يقوم بجمع روايات الرواة وحشد الطرق ؛ تقوية للخبر الضعيف ، أو احتجاجا لصحة رواية فيها كلام (5). وفي الوقت نفسه ، كان ابن كثير يُعْنى بتخريج الحديث – بطرقه – من مصادره ، وبيان ألفاظه من خلال إيراد رواياته (6)، ولا يخفى أهمية ذلك في دراسة الرجال!

إن ما يبذله ابن كثير في الاحتفاء بالخبر ومحاولة تقوية الخبر يسير الضعف: يدل على أنه

(*) أخرجه أحمد في "المسند" (25/2) رقم (4785).

(1) أخرجه أبو داود (5074 – كتاب النوم).

(2) أخرجه الحاكم في "المستدرك" (698/1).

(3) ابن كثير: البداية والنهاية (160/1).

(4) ابن كثير: البداية والنهاية (112/7).

(5) انظر في هذا مثلا (بالترتيب كنماذج في كل جزء) 29-42/1، 24-25/2، 28-29، 128-130، 406-409، 110-114/4، 293-304، 308-312، 151-154/5، 342-346، 402-403، 159-160/6، 165-175، 102-106، 21-24/7، 90-98، 320-323، ... 463-471، 32/8.

(6) انظر من ذلك مثلا: 299-313/3، 315، 368، 412، 22/4، 517-518، 526-528، 529، 31-32/5، 354، 381، 6-28-33، 75، 137-138، 291، 570، 10/7، 293، 342، 443، ...، 604، 28/8، 39، 167 (نقلا عن البيهقي) ، 183.

لا يقدم على الخبر – أي الصحيح – شيئا ، وهذا ما نجده في مواقف كثيرة ، من هذه المواقف تقديمه ما صح على الأخبار الغريبة والمنكرة ، يقول ابن كثير: "وقد ذكر الواقدي وغيره في الوفاة – يعني وفاة النبي ρ – أخبارا كثيرة ، فيها نكارات وغرابة شديدة ، أضربنا عنها صفحا ؛ لضعف أسانيدها ، ونكارة متونها ، لاسيما ما يورده كثير من القصاص المتأخرين وغيرهم ، فكثير منه موضوع لا محالة ، وفي الأحاديث الصحيحة والحسنة المروية في الكتب المشهورة غُنْيمة عن الأكاذيب وما لا يعرف سنده [1].

وهذا الموقف من تعظيم الخبر الصحيح: ليس في باب الرواية والقص والتاريخ، بل تعداه ليكون في أبواب أخر ، مثل: الاحتجاج بلفظ الخبر الصحيح وتقديمه على مشهور اللغة ، فيذكر ابن كثير رواية البخاري[2] عن أبي هريرة عن النبي ρ قال: "إنما سُمِي الخضر ؛ لأنه جلس على فروة بيضاء ، فإذا هي تهتز من خلفه خضراء" ويقول "تفرد به البخاري ، وكذلك رواه عبد الرزَّاق عن معمر به ، ثم قال عبد الرزاق: الفروة: الحشيش الأبيض وما أشبهه ؛ يعني الهشيم اليابس ... وقال الخطابي [3]: إنما سُمِي الخضر خضرا ؛ لحسنه وإشراق وجهه ، قلت (أي: ابن كثير): هذا لا ينافي ما ثبت في الصحيح ، فإن كان ولابد من التعليل بأحدهما ، فما ثبت في الصحيح أولى وأقوى ، بل لا يلتفت إلى ما عداه".أ.هـ .[4]

والخبر نسبه أيضا العيني إلى مصنف عبد الرزاق [5]، والظاهر أنه ليس عنده لا في مصنفه ولا في تفسيره ، وإنما رواه الإمام أحمد عن عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (78/8).
(2) أخرجه البخاري (3402 – كتاب أحاديث الأنبياء).
(3) انظر الخطابي ، حمد بن محمد بن إبراهيم (ت 388هـ): غريب الحديث (711/1) دار الفكر ، دمشق–1402هـ=1982م ، ونقله ابن عساكر: تاريخ دمشق (402/16).
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (347/2).
(5) العيني (بدر الدين) محمود بن أحمد (ت 855هـ): عمدة القاري شرح صحيح البخاري (444/15) دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1–1424هـ=2003م.

قال: قال رسول الله ρ "لم يسم خضرا إلا أنه جلس على فروة بيضاء ... الحديث" الفروة: الحشيش الأبيض وما أشبهه ، قال عبد الله بن أحمد: أظن هذا تفسيرا من عبد الرزاق [1].

ظاهرٌ الوضع العلمي الحديثي لابن كثير وكتابه "البداية والنهاية" ، ويُعَزِّز ما سبق أيضا: أن الباحث قرأ بعض ما صنف ابن كثير في باب المصطلح والرواية فوقف على شيء من المكانة العلمية الحديثية لابن كثير ، هذه المكانة التي هي بادية أيضا في كتابه الموسوعي "البداية والنهاية" ، وهذا ما حاول بعض المعاصرين من المشتغلين بعلم الحديث توظيفه في البحث الحديثي ؛ فالألباني – مثلا – يحتفي بأحكام ابن كثير الحديثية على الخبر ثبوتا أو ضعفا ، وعمدته في ذلك – في الغالب – كتاب "البداية والنهاية" [2]. بل يرى أن ذكر ابن كثير للخبر دليل على أن له أصلا [3]، ويعتمد عليه كمصدر من مصادر جمع الروايات ، وهذا مفيد في العمل الحديثي لاسيما عند تقوية الحديث أو الترجيح [4].

لقد بدا واضحا أن ابن كثير – رحمه الله – له جهد حديثي واضح ، إن على مستوى الرواية أو الدراية أو العناية بشروح الحديث ، أو التنظير في علم اصطلاح الحديث ، لكن – للأسف – لم تحظ مجهودات ابن كثير في الدرس الحديثي وتطبيقاته في المجال التاريخي ، ممثلا في كتابه "البداية والنهاية" – مع أهمية المجال ، كما أشرت – باهتمام الباحثين ؛ ربما لاتساع المادة ، أو لغزارة النصوص المراد درسها ، أو لصعوبة التوثيق الحديثي ، وتتضح الصورة بجلاء عند النظر في الدراسات السابقة ؛ إذ تعددت الدراسات حول جهد ابن كثير الحديثي في التفسير دون التاريخ ، ومن هذه الدراسات الحديثية التي تناولت كتابه "تفسير القرآن العظيم" دراسات:

---

(1) أحمد: المسند (318/2).

(2) انظر الألباني: – كمثال – السلسلة الصحيحة (848/1) ، (180/2) ، (101/3) ، (483/4) ، (1049/6) ، (215/7) ، (318/7، 573، 1043–1044، 1380، 1621).

(3) انظر في هذا للألباني: السلسلة الصحيحة (656/7).

(4) وهذا ما حدا بالألباني أن يكثر الاعتماد عليه في هذا الباب ، انظر له: السلسلة الصحيحة (31/5) ، (1212/6) ، (913/7).

- آمنة عبد الناصر أحمد: تعقبات الحافظ ابن كثير على المحدثين من خلال كتابه تفسير القرآن العظيم (من البقرة–الأعراف) ، ماجستير ، كلية أصول الدين ، الجامعة الإسلامية ، غزة – 2016م.
- أفقيرن ، الحسن: تخريج الأحاديث الواردة في تفسير ابن كثير (المجلد الثاني) ، ماجستير ، قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس – 1995م.
- خيري قدري أيوب: منهج ابن كثير في نقد الروايات من خلال تفسيره للقرآن ، ماجستير ، قسم اللغة العربية وآدابها ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة – 1994م.
- الزير ، عبد العزيز بن عبد الله: الحافظ ابن كثير وجهوده في الجرح والتعديل في تفسيره ، ماجستير ، قسم الدراسات الإسلامية ، كلية التربية ، جامعة الملك سعود – 1418هـ.
- الكحلاني ، محمد بن عبده: تخريج أحاديث سورة الكهف من تفسير ابن كثير ، دكتوراه ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة – 1404هـ.
- الملاح ، محمود بن محمد: الأحاديث الضعيفة والموضوعة التي حكم عليها الحافظ ابن كثير في تفسيره ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط1–1431هـ=2010م.

في الوقت الذي توافر فيه الدارسون على بحث الجهود الحديثية عند ابن كثير في تفسيره ، لم تحظ موسوعته التاريخية "البداية والنهاية" باهتمام الباحثين ؛ لدرس الجهود الحديثية بها – وما أكثرها، كما أشرت – ولم يظفر الباحث إلا بدراسة وحيدة هي دراسة العمري [1]، والدراسة خفيفة جدا من أول الإطار النظري (أهمية البحث وأسباب اختياره ، ومنهجية البحث وعقباته ومشاكله والجهود السابقة) وهي صفحة ونصف (4–2) ، إلى ترجمة ابن كثير التي أطال النفس فيها (39–9) ، أما المسائل المنهجية فقد تناولها في أسطر قلائل (نصف صفحة أو أقل أحيانا أو أزيد قليلا)!! من ذلك مثلا: عبارات ابن كثير وألفاظه في التعديل ، وهذا العنوان هو مبحث بتمامه ، عبارة عن عدة أسطر (ص/43) ، وأيضا مبحث: اهتمام ابن كثير بالحكم على الحديث ، هذا المبحث صفحة تقريبا

(1) العمري ، أيمن محمود سليم: المنهج النقدي الحديثي عند ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ، ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية – 1998م.

ص/86 ، ثم نجد قضية من أهم القضايا الحديثية ، وهي قضية تقوية الحديث بطرقه ، بعرضها الباحث في أقل من صفحة!! (ص/94) ثم إشارة في سطور في (ص/133).

أما الإسرائيليات – فمع خطورتها في الدرس التراثي ، لاسيما في التفسير والتاريخ – فقد أفرد لها الباحث بابا ، لكنه أيضا خفيف جدا (ست صفحات من 142–148)!! ثم أنهى الباحث بحثه بالخاتمة ، وذَيَّله بالفهارس والمراجع ، وهكذا كانت دراسته التي نيفت على التسعين ومائة صفحة!!

ولما كان ابن كثير بهذه المكانة الحديثية العالية ، وكان كتابه البداية والنهاية من الموسوعات التراثية التي يمكن أن تكون شاهدة على هذه المكانة العلمية الحديثية: صار الكتاب متميزا عن غيره من موسوعات التاريخ ، التي لا تميز بين صحيح وضعيف [1]؛ تأكدت أهمية دراسة الجهد النقدي الحديثي في البداية والنهاية ، كما أشرت سابقا. ولما كان الاهتمام بإبراز الجهد الحديثي لابن كثير في "البداية والنهاية" مما لم تتوافر دواعي الهمم على درسه وبحثه ، كما هو واضح في الدراسات السابقة ، كانت هناك فرضية يمكن صوغها كالآتي: إن الجهد الحديثي لابن كثير في "البداية والنهاية" جهد توظيفي ، يقصد من ورائه درس الأخبار ؛ للوقوف على إمكانية الاحتجاج بها ؛ إذ لا يعتمد ابن كثير إلا ما ثبت أو كان له أصل يشهد له ؛ لذا كان موقفه واضحا من مسألة الإسرائيليات والمنامات والخرافات وغيرها – كما أشرت –.

هذه الفرضية يمكن أن تثير أسئلة عدة منها: هل يمكن القول بأن النقد المتعلق بالرجال كان من أهم أعمال ابن كثير في كتابه "البداية والنهاية"؟ هل جرى ابن كثير على نسق واحد في تناول "نقد الرجال" باعتباره أهم وأبرز جوانب الجهد الحديثي الوظيفي؟ هل استقام لابن كثير في نقده للرجال منهجية معينة؟ لقد مال بعض المعاصرين المعنيين بالنقد الحديثي إلى اعتماد جُمَل وأحكام ابن كثير في هذا الباب ، لاسيما في كتابه "البداية والنهاية" كما أشرت آنفا ، فهل يعني ذلك أنه كان مجتهدا أم مقلدا في باب نقد الرجال؟ هذه الأسئلة وغيرها مما حاولت الدراسة الاجتهاد في الإجابة عليه.

أما مادة الكتاب فهي واسعة جدا ، ذكرها ابن كثير في صدر موسوعته فقال: "فهذا كتاب أذكر فيه ... ما يَسَّره الله تعالى بحوله وقوته من ذكر مَبدأ المخلوقات ، من: خلق العرش

(1) انظر هذا المعنى عند ابن كثير نفسه: البداية والنهاية (666/7).

والكرسي ... وقصص النبيين ، وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني إسرائيل ، وأيام الجاهلية ، حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، فنذكر سيرته كما ينبغي..."[1]

ولما كانت مادة الكتاب واسعة جدا ، تخير الباحث الأجزاء السبعة الأول وقطعة من الجزء الثامن ، وتشمل هذه الأجزاء: المادة العلمية التاريخية من أول خلق السماوات والأرض إلى ما بعد أبي بكر الصديق ، رضي الله عنه ؛ وبذلك نكون قد استوفينا – مع التاريخ الأول للخليقة – سيرة النبي المعظم ρ ، وهي مادة – مع هذا الاجتزاء – ممتدة زمانيا ، وكبيرة الحجم!!

وسبب تحديد المادة بهذه الأجزاء ، أنها تمثل بصدق طريقة ومنهجية ابن كثير في النقد الحديثي على طول الكتاب ؛ إذ نَفَسُه في جرح الرجال والحكم عليهم أطول منه في تعديل الأخبار وتجويد الأسانيد [2]، أما الرجال الذين هم في دائرة النقد عند ابن كثير: فقد أحصاهم الباحث في هذه الأجزاء بمائة وواحد من الرواة [3]، وهو عدد كبير إذا ما دار عليه البحث ؛ يحتاج إلى دراسة واسعة ؛ لهذا تخير الباحث ثلث هؤلاء الرواة (ثلاثا وثلاثين راويا) ؛ ليتمكن بدراستهم من إجلاء منهجية ابن كثير في نقد رواة الأخبار، وقد طبق الباحث بعض الإجراءات المتعلقة بمادة الدراسة ، وهي:

1- الرجوع إلى مظان الأخبار التي ذكرها ابن كثير ؛ لأسباب ، أولها: التأكد مما نقل ابن كثير ، وثانيا: لربما كانت هناك زيادة ؛ في إيرادها إثراء للدراسة أو فتح باب لدراسات أخر ذات صلة بالموضوع.
2- الرجوع إلى مظان الأخبار مما لم يخبر به ابن كثير ؛ وذلك لتوثيق ما ذكر ، ولمعرفة الرواة أو الروايات الأخر الواردة في الموضوع.
3- دراسة الأسانيد للتمييز بين الصحيح والضعيف ، ومن ثَمَّ إدخال ما يتعلق بمادة الدراسة ، والائتناس بالأخرى ؛ للوقوف على الجهد الحديثي عند ابن كثير.
4- الرجوع إلى كتب التاريخ والتراجم والجرح والتعديل ؛ لمعرفة تاريخ وأحكام الرواة ، وعندها

(1) ابن كثير: البداية والنهاية(6/1).
(2) انظر الملحق رقم (1) ، (2) للمقارنة.
(3) انظر الملحق رقم (3).

يمكن اعتبار أو عدم اعتبار جرح ابن كثير أو ما سكت عنه أو ناقشه.

وقد قَسَّم الباحث دراسته إلى تمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة ، أما التمهيد ، فهو الإطار العام النظري للدراسة ، تناول فيه الباحث مكانة ابن كثير العلمية الحديثية ، وكان ذلك مفيدا في إثبات قيمة العمل الحديثي لابن كثير في "البداية والنهاية" ، ثم الدراسات السابقة ، وفرضية الدراسة وسؤالاتها ، ثم المادة وحدودها ، ثم إجراءات الدراسة ، ثم منهج الدراسة.

أما المبحث الأول: من سكت ابن كثير عند جرحه.

والمبحث الثاني: من نقل ابن كثير جرحه وناقشهُ.

والمبحث الثالث: من جرحه ابن كثير دون نقل عن أحد.

ثم كانت الخاتمة وبها أهم النتائج ، ثم الملاحق وكشاف المصادر والمراجع والكشاف العام.

المبحث الأول

من سكت ابن كثير عند جرحه

سكوت ابن كثير عن ضعيف الأخبار ؛ لا يعني تعديله لها ، وهذا أيضا في الرواة! لكن يدخل في شرط درس هذا المبحث أن يكون سكوته عن راوٍ بَيّن الاسم ، أما مبهم الاسم: فلا يدخل في نطاق دراستنا ، فإسنادٌ فيه مبهم: إسناد ضعيف ، ومثله لا يحتج به [1]، ومن ذلك – مثلا – نقله رواية الإمام أحمد[2]: حدثنا يزيد حدثنا العوام حدثنا شيخ كان مرابطا بالساحل ، قال: لقيت أبا صالح مولى عمر بن الخطاب ، فقال حدثنا عمر بن الخطاب عن رسول الله ρ قال: "ما من ليلة إلا والبحر يُشْرف فيها ثلاثَ مرات ..." قال ابن كثير: "الحديث في إسناده رجل مبهم ، والله أعلم [3].

فهذا الشيخ مبهم الاسم ؛ وبذا لا يدخل هذا الخبر في دراستنا ، ومثله قول ابن كثير: "قال

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (382/7).
(2) أخرجه أحمد في "المسند" (43/1).
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (50/1).

الإمام أحمد(*): حدثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن أبيه عن رجل سمع عليا يقول: أردت أن أخطب إلى رسول الله ρ ابنته ، فقلت: مالي من شيء ... قال: فأين درعك الخُطَمية التي أَعْطَيتُكَ يوم كذا وكذا؟ قال: هي عندي ، قال: فأعطنيها ، قال: فأعطيتُها إياه. هكذا رواه أحمد في "مسنده" وفيه رجل مبهم(1).

فمثل هذه الأخبار لا تدخل نطاق دراستنا ، وحسبنا سكوت ابن كثير عن تضعيف الخبر ، أيضا يكون من عادة ابن كثير السكوت عن الخبر ظاهر الضعف إسنادا أو متنا أو الاثنين معا ؛ إما لشدة غرابته مع ضعف ظاهر في الراوي ، أو أحدهما (2)، ومن هذا قوله : "قال أبو بكر الخرائطي: حدثنا علي بن حَرب حدثنا عبد الرحمن بن يحيى العدوي حدثنا هشام بن محمد بن السائب الكلبي عن أبي مسكين – يعني جعفر بن المحرز بن الوليد – عن المُحَرر بن أبي هريرة ... (خبر رؤية حاتم الطائي في المنام وإكرامه لمن رآه ...) (3).

وهشام بن محمد بن السائب الكلبي: تركوه (4)؛ أي لم يقبل حديثه علماء الحديث ؛ ولهذا قال أحمد: ما ظننت أن أحدا يحدث عنه! (5)

فمثل هذه الأخبار لا تدخل برواتها في دراسة هذا المبحث ؛ إذ المعنى دراسة الأخبار التي نقل ابن كثير من جرح أحد رواتها ، ثم سكت عن هذا الجرح ، هذا السكوت الذي ربما يعني أن هذا

(*) أخرجه أحمد في "المسند" (80/1).

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (308/5–307).

(2) انظر مثلا في ذلك (43/1 – البداية) ، (22/2 ، 469، 585 – البداية) ، (269/3 – البداية) ، (12/6، 145 – البداية).

(3) ابن كثير: البداية والنهاية (264/3–263).

(4) انظر ترك المحدثين له عند الذهبي ، محمد بن أحمد (ت 748هـ): المغني في الضعفاء (478/2) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1–1418هـ=1997م.

(5) نقله ابن الجوزي (أبو الفرج) عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ): كتاب الضعفاء والمتروكين (176/2) دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت).

السند برواته يحتاج إلى دراسة ، وأنه لم يَفْصل في الحكم على هذا الراوي ؛ لهذا سكت [1]. أو ربما لظهور ضعف مَنْ جُرح وعدم الحاجة إلى تعقيب!!

وقد قُسِّم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: من جُرِح إشارة وسكت عنه ابن كثير.

المطلب الثاني: من جُرح تصريحا وسكت عنه ابن كثير.

المطلب الأول: من جُرِح إشارة وسكت عنه ابن كثير، وهنا عدة نماذج:

الأول: قال ابن كثير: "روى ابن عدي من حديث اسماعيل بن عياش عن اسماعيل بن يحيى عن ابن أبي مُليكة ... (حديث دفع مريم ابنها عيسى عليه السلام إلى الكتّاب وتعليمه) ، ثم قال ابن عَدِيّ: وهذا الحديث باطل بهذا الإسناد ، لا يرويه غير إسماعيل.ا.هـ [2].

يا تُرى إسماعيل المتفرد برواية هذا الخبر ، أهو إسماعيل بن عياش أم إسماعيل بن يحيى؟ فالأول شامي ثقة في روايته عن الشاميين [3]، أما الثاني: ففيه كلام – سنبينه – والخبر رواه ابن عدي بالإسناد المذكور بالسياق المذكور في ترجمة "إسماعيل بن يحيى" [4]، وقال عقبه "هذا حديث باطل بهذا الإسناد ، لا يرويه غير إسماعيل ، وقال: يحدث عن الثقات والضعفاء بالبواطيل" [5].

وقال عنه الدارقطني والحاكم : كذاب ، وقال الأزدي: ركن من أركان الكذب لا تحل الرواية

(1) انظر حول هذا المعنى ، الألباني: السلسلة الصحيحة (336/7).

(2) ابن كثير: البداية والنهاية (469/2).

(3) انظر في هذا الذهبي ، محمد بن أحمد بن عثمان (ت 748هـ): ميزان الاعتدال في نقد الرجال (240/1) تحقيق/ علي محمد البجاوي ، دار الحرم للتراث ، القاهرة (د.ت). وانظر أيضا للحافظ المزي ، جمال الدين يوسف (ت 742هـ): تهذيب الكمال في أسماء الرجال (174/3) تحقيق/ بشار عواد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط4–1406هـ=1985م.

(4) ابن عدي ، عبد الله الجرجاني (ت 365هـ): الكامل في ضعفاء الرجال (304/1) دار الفكر للطباعة ، بيروت ، ط3–1409هـ=1988م.

(5) ابن عدي: الكامل (308/1).

عنه، وقال صالح جذرة: كان يضع الحديث ، وقال الذهبي جامعا الحكم عليه : مجمع على تركه [1].

قول ابن عدي: إشارة واضحة إلى ضعف إسماعيل المذكور ، وهو – ظاهر – كما تقدم ، لكن نقل ابن كثير هذه الإشارة ، وسكت ولم يعقب!

النموذج الثاني: ينقل ابن كثير عن البيهقي قوله: "وأخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني أنبأنا أبو سعيد الأعرابي حدثنا هلال بن العلاء حدثنا أبي حدثنا طلحة بن زيد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي قتادة قال: قدم وفد النجاشي على رسول الله ρ فقام يخدمهم ... فقال "إنهم كانوا لأصحابنا مكرمين ، وإنى أحب أن أكافئهم" تفرد به طلحة بن زيد عن الأوزاعي [2].

هذا الحديث أخرجه البيهقي بإسناده وسياقه ، وقوله "تفرد به طلحة..."": همز به وإشارة إلى جرحه ، وطلحة هو: طلحة بن زيد القرشي ، أبو مسكين [3]، قال ابن المديني: كان يضع الحديث ، وقال البخاري وغير واحد: منكر الحديث ، والنسائي: منكر الحديث ليس بثقة [4].

وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا ، لا يحل الاحتجاج بخبره ، وقال علي بن المديني: كان طلحة سيئا يضع الحديث ... [5]

لقد ذكر ابن كثير رواية البيهقي الخبر ، ثم أتى بإشارة البيهقي في جرح الراوي ، وسكت ابن كثير!!

النموذج الثالث: قال ابن كثير: "قال ابن ماجه: باب صيام نوح عليه السلام. حدثنا سهل بن أبي سهل ، حدثنا سعيد بن أبي مريم ، عن ابن لهيعة ، عن جعفر بن ربيعة ، عن أبي فراس ، أنه

(1) انظر هذه الأقوال عند الذهبي: ميزان الاعتدال (253/1).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (195/4–194).
(3) البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت 458هـ): دلائل النبوة (307/2) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1– 1405هـ=1985م.
(4) انظر المزي: تهذيب الكمال (397/13–396).
(5) انظر للذهبي: ميزان الاعتدال (53/3–52).

سمع عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ρ يقول: "صام نوح الدهر إلا يوم الفطر ويوم الأضحى". هكذا رواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن لهيعة بإسناده ولفظه.أ.هـ [1]

هذا الحديث أخرجه ابن ماجه [2]، وقول ابن ماجه من طريق عبد الله بن لهيعة بإسناده ولفظه ، فيه إشارة إلى تضعيف الراوي ، ومن ثَمَّ الحكم على الخبر ، أما ابن لهيعة – وقد عنعن في إسناد الخبر – فقد قال فيه ابن معين: ضعيف لا يحتج به ، وقال ابن مهدي: لا أحمل عن ابن لهيعة شيئا ، كذلك ضعفه النسائي ، وهمزه آخرون كأبي زرعة وأبي حاتم وابن عدي والبخاري" [3].

ولضعف الراوي: كان الخبر ضعيفا [4]، وقد نقل ابن كثير إشارة ابن ماجة وسكت!!

النموذج الرابع: قال ابن كثير: "وروى ابن عساكر من طريق شيبان بن فَرُّوخ عن محمد بن زياد عن ميمون بن مِهران عن ابن عباس أن رسول الله ρ قال: كبرت الملائكة على آدم أربعا ، وكبر أبو بكر على فاطمة أربعا ، وكبر عمر على أبي بكر أربعا ، وكبر صهيب على عمر أربعا. قال ابن عساكر: ورواه غيره عن ميمون فقال: عن ابن عمر.أ.هـ [5]

هذا الحديث رواه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" بنحوه [6]، وقوله "رواه غيره عن ميمون ..." إشارة إلى جرح هذا الراوي ، الذي من سقوطه لم يصرح باسمه ، والراوي هنا: هو محمد بن زياد ، وهو محمد بن زياد الطَّحان الكوفي ، كَذَّب حديثه أحمد ويحيى بن معين وأبو زرعة والجوزجاني ، وقال البخاري عنه: متروك الحديث [7].

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (277/1).

(2) ابن ماجة: سنن ابن ماجه (1714–كتاب الصيام).

(3) انظر في هذا العقيلي ، محمد بن عمر (ت 322هـ): كتاب الضعفاء (696/2) تحقيق/ دار مجد الإسلام ، دار ابن عباس ، مصر ، ط1–1429هـ=2008م.

(4) انظر تضعيف الألباني ، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ): سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (668/1) ح/ 459 مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1–1422هـ=2002م.

(5) ابن كثير: البداية والنهاية (231/1).

(6) ابن عساكر: تاريخ دمشق (458/7).

(7) انظر هذا عند ابن عدي: الكامل (130/6–129). والمزي: تهذيب الكمال (225/25–223).

لقد نقل ابن كثير الخبر بإشارة ابن عساكر ، وسكت!!

المطلب الثاني: من جُرِح تصريحا وسكت عنه ابن كثير.

يورد ابن كثير الخبر من مصدره ، وينقل عن صاحب المصدر جَرْح أحد رواة الخبر صراحا دون همز أو إشارة ؛ إذ تكون الآفة فيه ، ويسكت ابن كثير ولا يعقب ، ومما يمثل هذا المطلب النماذج الآتية:

النموذج الأول: قال ابن كثير: "قال الحافظ البيهقي: أنبأنا أبو عبد الله الحافظ ... حدثنا أحمد بن إبراهيم الحلبي ... عن العباس بن عبد المطلب (وأخبر أنه رأى النبي ρ في المهد يناغي القمر ...) قال البيهقي: تفرد به الحلبي ، وهو مجهول [1].

هكذا رواه البيهقي بالإسناد المذكور، وقال عقبه: تفرد به هذا الحلبي بإسناده وهو مجهول [2]، وهذا الحلبي هو: أحمد بن إبراهيم بن أبي سكينة الحلبي ، وبعضهم يسميه محمدا ، قال أبو حاتم: أحاديثه باطلة تدل على كذبه" [3]، واتهم صراحا بالكذب [4]، وقال أبو حاتم أيضا عندما سئل عن حديثه ، قال: لا أعرفه ، يدل حديثه على أنه كذاب [5]، وأَعَلَّه ابن حبان بقوله "ربما أخطأ" [6]، وأما ذكره ابن حجر بقوله "ما رأيت لهم فيه كلاما"[7] ربما يعني كلاما يوثقوه به ؛ بدليل أنه نقل اتهامه بالكذب – كما سبق – هذا وقد وَثَّق ابن حزم حديثه عن طريق علي بن المديني!! [8]

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (390/3).
(2) البيهقي: دلائل النبوة (41/2).
(3) انظر في هذا الذهبي: ميزان الاعتدال (81/1 ، وانظر ص/80).
(4) انظر ابن حجر ، أحمد بن علي (ت 852هـ): لسان الميزان (227/1) الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط1–1416هـ=1996م.
(5) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (40/2).
(6) ابن حبان ، محمد (ت 354هـ): كتاب الثقات (101/9) دار الفكر للطباعة والنشر ، عن الطبعة الأولى في دائرة المعارف العثمانية ، حيدرأباد – الدكن الهند.
(7) ابن حجر: لسان الميزان (227/1).
(8) انظر لابن حجر: لسان الميزان (228/1).

وبالجملة: فهذا راوٍ مجروح ، وجرحهُ صراح ، وسكت ابن كثير!

النموذج الثاني: قال ابن كثير: "وقال البزار: حدثنا اسحاق بن سليمان البغدادي المعروف بالفلوسي ، حدثنا بيان بن حمران ، حدثنا سَلاّم ، عن منصور بن زاذان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة τ قال: قال رسول الله ρ "إن ملائكة الله يعرفون بني آدم ، وأَحْسَبه قال: "ويعرفون أعمالهم" فإذا نظروا إلى عبد يعمل بطاعة الله: ذكروه بينهم وسَمَّوه ، وقالوا: أفلح الليلة فلانٌ ، نجا الليلة فلان ، وإذا نظروا إلى عبد يعمل بمعصية الله ذكروه بينهم وسَمَّوه ، وقالوا: هلك فلانٌ الليلة". ثم قال البَزّار: سَلاّم هذا ، أحسبه سَلاَّما المدائني ، وهو لين الحديث ... (1)

أخرج الحديث البزار بإسناده ولفظه (2)، وسَلاَّم ، هو سَلاَّم بن سليمان المدائني ، قال عنه ابن عدي: منكر الحديث (3)، وقال العقيلي: في حديثه عن الثقات مناكير (4). وقال أبو حاتم: ليس بالقوي (5). وظاهر كلام الأئمة أنهم لا يعدلوه ، وقد نقل ابن كثير جرح الراوي تصريحا دون أن يعقب!!

النموذج الثالث: قال ابن كثير: "وروى الإمام أحمد والترمذي من حديث عن عبد الله بن المبارك حدثنا يحيى بن أيوب عن عبيد الله بن زَحْر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ρ قال: عَرَض عليَّ ربي عز وجل أن يجعل لي بطحاء مكة ذهبا ، فقلت: لا يا رب ، أشبع يوما وأجوع يوما – أو نحو ذلك – فإذا جُعت: تضرعت إليك وذكرتك ، وإذا شبعت: حمدتك

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (117/1).

(2) انظر الهيثمي ، علي بن أبي بكر (ت 807هـ): كشف الأستار عن زوائد البزار (67/4) تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1–1405هـ=1985م.

(3) ابن عدي: الكامل (309/3).

(4) العقيلي: الضعفاء (586/2).

(5)نقله البغدادي (الخطيب) ، أحمد بن علي (ت 463هـ): تاريخ بغداد (259/7) دار الفكر ، بيروت ، ط10–1424هـ=2004م ونقله أيضا الذهبي: ميزان الاعتدال (368/2).

وشكرتك". لفظ أحمد ، وقال الترمذي: هذا حديث حسن ، وعلي بن يزيد يُضَعَّف في الحديث"(**1**).
أخرجه أحمد [2] والترمذي[3] باللفظ والحكم المذكور ، ولن نكون معنيين بمناقشة الترمذي في تحسينه الحديث مع تضعيفه الراوي ، وإنما نركز على جَرح الراوي وموقف ابن كثير ، والراوي المُضَعَّف هو علي بن يزيد الدمشقي ، أبو عبد الملك ، ضعفه أحمد وابن معين ، وقال البخاري عنه: منكر الحديث ، ولم يوثقه النسائي ، وحكم عليه الدارقطني بأنه متروك ... [4]

وقد نقل ابن كثير جرح الراوي ولم يعقب ، بل سكت!!

النموذج الرابع: قال ابن كثير: "وقد روى هذا الحديث بتمامه [وهو عيادة النبي ρ المريض وإتباعه الجنائز وإجابته دعوة المملوك وركوب الحمار ...) الترمذي عن علي بن جُحْر عن علي بن مُسْهر ، وابن ماجه عن محمد بن الصَبّاح عن سفيان ، وعن عمرو بن رافع عن جرير ، كلهم عن مسلم ، وهو ابن كَيْسان المُلائي الأعور الكوفي عن أنس به. وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من حديثه وهو يُضَعَّف [5].

الحديث أخرجه الترمذي بلفظه ، وعَقَّب عليه بقوله: هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس ، ومسلم الأعور يُضَعَّف ، وهو مسلم بن كيسان الملائي ، تُكُلِم فيه ... [6]
كما أخرجه ابن ماجه بنحوه في غير موضع [7]، ومسلم بن كيسان: قال عنه ابن عدي: كوفي ليس بثقة [8]، وكذلك قال يحيى بن معين ، وقال أحمد: لا يكتب حديثه (كناية عن شدة الضعف) ، وقال

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (132/4).
(2) أحمد: المسند (254/5).
(3) أخرجه الترمذي (2347–كتاب الزهد).
(4) انظر هذه الأقوال عند المزي: تهذيب الكمال (179/21) والذهبي: ميزان الاعتدال (81/4).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (260/6–259).
(6) الترمذي (1017–كتاب الجنائز).
(7) أخرجه ابن ماجه (2296–باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق) و (4178–باب البراءة من الكبر والتواضع).
(8)انظر لابن عدي: الكامل (306/6).

الفلاس: متروك الحديث ؛ وقال البخاري: يتكلمون فيه [1].

نقل ابن كثير تضعيف الراوي وسكت ولم يعقب!!

المبحث الثاني

ما نقل ابن كثير جرحه ووافقه أو ناقشه

مناسبا من جرح أو تعديل ، لكن مال ابن كثير في مواطن هذا المطلب إلى إقرار ما أجمله الآخرون من حكم، وأشهر مصطلحاته في هذا المبحث: في روايته نظر – فيه كلام – متكلم فيه [2].

ومما يدل على هذا المعنى المذكور النماذج الآتية – التي تعد مثالا على وضعية بحثية منهجية عند ابن كثير في نقده الرجال –:

النموذج الأول: قال ابن كثير: "قال أحمد: "ثنا أبو معاوية ثنا الحجاج عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال: بعث رسول الله ρ عبد الله بن رواحة في سرية ، فوافق ذلك يوم الجمعة ... وهذا الحديث قد رواه الترمذي من حديث أبي معاوية عن الحجاج ، وهو ابن أرطأة ، ثم أعله الترمذي بما حكاه عن شعبة أنه قال: لم يسمع الحَكَم من مِقْسم إلا خمسة أحاديث ، وليس هذا منها.

قلت (أي ابن كثير): والحجاج بن أرطأة في روايته نظر ، والله أعلم [3].

هذا الحديث أخرجه أحمد[4] والترمذي[5] ، وظاهر كلام الترمذي أن الخبر مُعَلٌّ بالحجاج المتهم بعدم سماع الحديث من مِقْسم ، والحجاج: هو الحجاج بن أرطأة الكوفي ، هناك من وَثَّقه كأحمد ، وهناك من جرحه كيحيى بن سعيد القطان ، والكثيرون من النقاد على همزه [6]؛ ومع أن

(1) انظر هذه الأقوال عند الذهبي: ميزان الاعتدال (231/5).
(2) انظر ملحق (2) وفيه مصطلحات الجرح التي يستعملها ابن كثير.
(3) ابن كثير: البداية والنهاية (415/6).
(4) أحمد: المسند (224/1).
(5) الترمذي: سنن الترمذي (527– كتاب الجمعة).
(6) انظر في هذا لابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (155/3).

الحكم على الحجاج يحتاج إلى تفصيل وبحث ، فقد صرح ابن كثير بما يدل على أنه يميل إلى جرحه بقول مجمل ، وهو "في روايته نظر" ، وهذا من مصطلحات الجرح عنده [1].

النموذج الثاني: قال ابن كثير: "وروى الحاكم في مستدركه من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وفيه كلام ، عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب τ قال: قال رسول الله ρ "لما اقترف آدم الخطيئة ، قال: يا رب! أسألك بحق محمد إلا غفرت لي ... ، قال البيهقي: تفرد به عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وهو ضعيف ، والله أعلم [2].

هذا الخبر أخرجه الحاكم[3] والبيهقي في "الدلائل"[4] كلاهما من غير لفظته "وفيه كلام". وقول البيهقي المذكور ثابت في الموضع نفسه ، مما يدل على أن جملة "وفيه كلام": هي نص كلام ابن كثير المجمل للحكم على عبد الرحمن بن زيد ، وعليه مدار جرح الخبر [5]، وهو: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، ضعفه أحمد والبخاري وابن معين وأبو حاتم والنسائي [6]، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[7].

النموذج الثالث: قال ابن كثير: "قال البزار: حدثنا إسماعيل بن حفص حدثنا محمد بن فضيل حدثنا عطاء بن السائب عن مجاهد عن ابن عمر قال: اهتز العرش لحب لقاء الله سعد بن معاذ ... ودخل رسول الله ρ قبره فاحتُبِس ، فلما خرج قيل له: يا رسول الله! ما حبسك؟ قال: ضُم سعد في

(1) انظر الملحق رقم (2).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (536/3) ، وانظر أيضا: البداية والنهاية (190/1).
(3) الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبد الله (ت 405هـ): المستدرك على الصحيحين (615/2) دار المعرفة ، بيروت (د.ت) بدون جملة "وفيه....".
(4) البيهقي: دلائل النبوة (489/5).
(5) وأنهى الألباني بحثه في هذا الحديث بالحكم بوضعه ، انظر له: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (89/1-88 ح/25) مكتبة المعارف ، الرياض ، ط2-1420هـ=2000م.
(6) انظر في هذا لابن عدي: الكامل في الضعفاء (269/4) والمزي: تهذيب الكمال (116/17).
(7) انظر للمزي: تهذيب الكمال (116/17).

القبر ضَمَّة فدعوتُ الله فكشف عنه". قال البزار: تفرد به عطاء بن السائب. قلتُ: وهو متكلم فيه[1].

أخرج هذا الحديث البزار بسنده ولفظه [2]، وقوله فيه "تفرد به عطاء بن السائب إشارة إلى جرحه ، وهو ما أجمله ابن كثير بقوله "وهو متكلم فيه" ، وهذا المصطلح يطلقه ابن كثير – كما اتضح للباحث[3]– على الراوي الذي فيه تفصيل ، عَدَّله البعض وجرحه آخرون ، أو الراوي الذي في أحواله تفصيل ؛ كالثقة الذي اختلط بآخرة ، أو تغير حفظه لطارئ أو نحو ذلك ، ومن هؤلاء القسم الأخير: عطاء بن السائب ، فهو من كبار العلماء ، لكن ساء حفظه وتغير بآخرة ؛ فاختلط ، فيصح حديث من روى عنه قديما ولا يصح لمن روى عنه بآخرة [4]، ولما كان محمد بن فضيل مما روى عنه بآخرة ، فقد ضَعُف هذا الخبر [5].

المطلب الثاني: إقرار ابن كثير المفصل في جرح الرواة

يعني هذا المطلب بدرس موقف ابن كثير من جرح أهل العلم رواة بعض الأخبار ؛ حيث لم يقرهم ابن كثير إقرارا مجملا ، بل أَقَرَّهم وفَصَّل شأن المجروحين ، وربما ناقش عمليا حال من عُدِّل وليس بذاك! إنها صورة منهجية تتكامل مع صورة المطلب الأول ؛ لإعطاء البعد النقدي الحديثي مداه عند درس الرواة ، ومن أمثلة هذا المطلب النماذج التالية:

النموذج الأول: قال ابن كثير: "وقال الحافظ البيهقي: أخبرنا أبو سعد الماليني قال: أخبرنا أبو أحمد بن عدي حدثنا محمد بن هارون بن حُميد حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رِزْمة حدثنا

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (6/103-102).

(2) انظر الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار (3/256).

(3) انظر الملحق رقم (2).

(4) انظر في هذا البخاري ، إسماعيل بن إبراهيم (ت 256هـ): التاريخ الكبير (6/456) الفاروق الحديثة ، القاهرة ، مصورة عن نسخة دائرة المعارف العثمانية بالهند ، والعقيلي: كتاب الضعفاء (5/7-6). والذهبي: سير أعلام النبلاء (6/110) مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1419هـ=1998م وللذهبي أيضا: ميزان الاعتدال (3/467).

(5) وقد جمع الألباني طرق الخبر ، وانتهى بحثه في الخبر إلى تضعيفه ؛ إذ آفته عطاء بن السائب ، انظر له: السلسلة الضعيفة والموضوعة (7/1045-1044).

الفضل عن إبراهيم بن عبد الرحمن عن ابن جُرَيج عن عطاء عن ابن عباس أن النبي ρ عارض جنازة أبي طالب ، فقال: وصلتك رَحِمٌ وجزيت خيرا يا عم ... قال: وإبراهيم بن عبد الرحمن هذا هو الخوارزمي ، تكلموا فيه. قلت (أي ابن كثير): قد روى عنه غير واحد ، منهم: الفضل بن موسى السِّيناني ومحمد بن سَلاّم البَيْكَنْدي ، ومع هذا قال ابن عدي: ليس بمعروف ، وأحاديثه عن كل من روى عنه ليست بمستقيمة [1].

أخرج هذا الخبر بسنده ولفظه الحافظ البيهقي في "الدلائل" بلفظ أخبرنا أبو سعد الماليني قال: أخبرنا أبو أحمد بنحوه[2] وقول البيهقي "تكلموا فيه": دليل على جرح هذا الراوي ، وهو ما عبر عنه ابن عدي بقوله "ليس بمعروف" ثم فَسَّر ذلك بقوله "وأحاديثه عن كل من روى عنه ليست بمستقيمة"[3] بل قال: وعامة أحاديثه غير محفوظة[4] والمقصود أنه لا يُعْرف بتعديل ولا برواية مستقيمة ، وهو ما همزه ابن كثير بقوله: قد روى عنه غير واحد ... ومع هذا قال ابن عدي: ليس بمعروف ..." وبهذا يتبين أن ابن كثير لا يميل إلى جرحه جرحا مطلقا!

النموذج الثاني: قال ابن كثير: "وقال البزار: حدثنا زياد بن أيوب ، حدثنا مُبَشِّر بن اسماعيل الحلبي ، حدثنا تمام بن نُجيح ، عن الحسن – يعني البصري – عن أنس ، قال: قال رسول الله ρ "ما من حافظين يرفعان إلى الله – عز وجل – ما حفظا في يوم ، فيرى في أول الصحيفة وفي آخرها استغفارا ، إلا قال الله تعالى: قد غفرتُ لعبدي ما بين طرفي الصحيفة" ثم قال: تفرَّد به تمام بن نجيح وهو صالحُ الحديث.

قال ابن كثير: قلت: وقد وثَّقه ابن معين ، وضعفه البخاري وأبو حاتم وأبو زرعة والنسائي وابن عدي ، ورماه ابن حبان بالوضع ، وقال الإمام أحمد: لا أعرف حقيقة أمره [5].

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (313/4).
(2) البيهقي: دلائل النبوة (349/2).
(3) انظر لابن عدي: الكامل (260/1).
(4) ابن عدي: الكامل (261/1).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (118/1-117).

هذا الحديث أخرجه البزار بسنده ولفظه [1]، وقد ناقش ابن كثير البزار في تعديله تمام بن نجيح الأسدي ، وذكر أن هذا ليس موقف البزار فقط ، بل هو أيضا صنيع ابن معين [2]، وأيضا وثقه يعقوب بن سفيان [3]؛ لكن الصواب ما ذهب إليه ابن كثير في تضعيف هذا الراوي ، فقد ضعفه البخاري ، وقال: فيه نظر [4]، وقال فيه أبو حاتم: منكر الحديث ذاهب [5]، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي ، ضعيف [6]، وقال عنه ابن حبان: منكر الحديث جدا ، يروي أشياء موضوعة عن الثقات ؛ كأنه المتعمد لها [7]، وبمثله قال ابن عدي [8]، وقال النسائي لا يعجبني حديثه [9]، وقال أحمد: ما أعرفه ؛ يعني: ما أعرف حقيقة أمره [10].

وبهذا يظهر بجلاء أن ابن كثير لم يك مقلدا ، بل كان ناظرا مجتهدا.

النموذج الثالث: يذكر ابن كثير رواية الحافظ البيهقي من طريق عَبّاد بن عبد الصمد عن أنس (قصة مجيء الخضر بعد وفاة النبي ρ وعزاؤه الصحابة) ثم ينقل تضعيف البيهقي لعباد ، ثم يقول ابن كثير: "قلت: عباد بن عبد الصمد هذا ، هو أبو معمر البصري ، روى عن أنس نسخة ، قال ابن حبان والعقيلي: أكثرها موضوع ، وقال البخاري: منكر الحديث ، وقال أبو حاتم: ضعيف

(1) البزار ، أحمد بن عمرو (ت 292هـ): البحر الزَّخار (المعروف بمسند البزار) (218/13 ح/6696) دار الكتب العلمية ، بيروت ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط1-1430هـ=2009م.
(2) انظر للمزي: تهذيب الكمال (325/4).
(3) البخاري: التاريخ الكبير (157/2).
(4) انظر للذهبي: ميزان الاعتدال (359/1).
(5) انظر لابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (445/2).
(6) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (445/2).
(7) ابن حبان ، محمد بن حبان التميمي (ت 354هـ): كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (204/1) دار الوعي ، حلب ، سوريا ، ط2-1402هـ.
(8) ابن عدي: الكامل (84/2).
(9) انظر للمزي: تهذيب الكمال (325/4-324).
(10) المزي: تهذيب الكمال (325/4-324).

الحديث جدا مُنْكره ، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو ضعيف غال في التشيع [1].

أخرج الحافظ البيهقي هذا الخبر من طريق عباد بن عبد الصمد البصري عن أنس (موقوفا عليه) وقال بعده البيهقي: عبَّاد بن عبد الصمد: ضعيف [2]. وقد أَقَرَّ ابن كثير البيهقي على تضعيف الراوي ، بل زاد في إظهار أمره فنقل قول ابن حبان[3] والعقيلي[4] ، والبخاري[5] ، وأبي حاتم[6] ، وابن عدي[7] ، وهي أقوال صحيحة – بنصها في مصادرها أو بمعناها الصريح – في ضعف الراوي لاسيما في روايته عن أنس ، وهو أيضا الخبر المسوق ، وهذا دليل على إحاطة ابن كثير بأقوال النقاد في الرجال ، وتمييزه وعدم تقييده ، بل تحريه واجتهاده.

النموذج الرابع: قال ابن كثير: "قال الحافظ أبو بكر البزار في "مسنده": "وجدت في كتابي عن محمد بن معاوية البغدادي ، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رفعه قال: كَلَّم الله هذا البحر الغربي. وكَلَّم البحر الشَّرقي ..." ثم قال: لا نعلم أحدا رواه عن سهيل إلا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ، وهو منكر الحديث ، قال: وقد رواه سهيل عن النعمان بن أبي عياش عن عبد الله بن عمرو مرفوعا. [8]

قلت (أي ابن كثير): الموقوف على عبد الله بن عمرو بن العاص أشبه ؛ فإنه قد كان وجد يوم اليرموك زاملتين مملوءتين كتبا من علوم أهل الكتاب ، فكان يحدث منهما بأشياء كثيرة من

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (2/258–257).
(2) انظر للبيهقي: دلائل النبوة (7/169–باب ما جاء في عظم المصيبة).
(3) ابن حبان: كتاب المجروحين (2/170).
(4) العقيلي: كتاب الضعفاء (4/103).
(5) البخاري: التاريخ الكبير (6/41).
(6) ابن أبي حاتم: كتاب الجرح والتعديل (6/82).
(7) ابن عدي: الكامل (4/343–342).
(8) أخرجه الحافظ البغدادي (الخطيب) ، أحمد بن علي (ت 463هـ): تاريخ بغداد ، مدينة السلام (8/262 وما بعدها) دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1–1424هـ=2004م.

الإسرائيليات ، منها: المعروف والمشهور والمنكور والمردود ، فأما المرفوع: فتفرد به عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ... قال فيه الإمام أحمد: ليس بشيء ، وقد سمعتُ منه ثم مزقت حديثه ، كان كذابا وأحاديثه مناكير ، وكذا ضعفه ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والجوزجاني والبخاري وأبو داود والنسائي ، وقال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير ، وأفظعها حديث البحر [1].

هذا الخبر أخرجه بالإسناد واللفظ المذكور الحافظ أبو بكر البزار ، وأَعَلَّه البزار بعبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ؛ إذ هو منكر الحديث [2]، وهذا ما وافقه عليه ابن كثير ، بل نقل ابن كثير كلام نقاد الحديث في تضعيفه ونكارة حديثه ، بل وتكذيبه ؛ حيث نقل كلام الإمام أحمد [3]، وتضعيف ابن معين وغيره [4]، ثم ختم بالحكم الذي ارتضاه ، وهو قول ابن عدي [5].

وعلى صعيد نقدي آخر اختار ابن كثير ورجح رواية الوقف على ابن عمرو ، ومال إلى أنها من جملة الإسرائيليات التي كان يحدث بها مما وجدها في زاملتيه يوم اليرموك! وقد أكثر ابن كثير من رَدّ بعض الأخبار الغريبة التي يحكيها عبد الله بن عمرو إلى هاتين الزاملتين [6]، وهناك أخبار عديدة تدل على أن لقصة الزاملتين أصلا ، من هذه الأخبار "أن رجلا قال لعبد الله بن عمرو: حدثني ما سمعتَ من رسول الله ρ ودعني وما وجدتَ في وسقك يوم اليرموك! قال: سمعت رسول الله ρ

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (1/52-51).
(2) البزار: مسند البزار (16/64 ح/9108).
(3) نقله ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (5/253) ، وانظر للمزي: تهذيب الكمال (17/235).
(4) انظر هذه الأقوال عند المزي: تهذيب الكمال (17/237-236).
(5) ابن عدي: الكامل في الضعفاء (4/277).
(6) انظر مثلا له في البداية والنهاية (3/476، 546) وله في "تفسير القرآن العظيم" (2/78) [في تفسير قوله تعالى { إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة } آل عمران: 96] ، (2/443) [في تفسير قوله تعالى { فأصبحوا في دارهم جاثمين } الأعراف: 78] دار طيبة ، الرياض ، ط3-1426هـ=2005م.

يقول: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" [1].

والحديث أصله في الصحيح[2] من غير ذكر قصة الزاملتين ، وقصة الزاملتين لا تصح إسنادا ، بل إ سنادها غاية في الضعف [3]. ولعله مما فات ابن كثير تحريره!!

النموذج الخامس: في خبر خالد بن سنان العَبْسي وكان في زمن الفترة ، يقول ابن كثير: وقد رواه الحافظ أبو بكر البَزّار ... عن قيس عن سالم ... ذُكر خالد بن سِنان عند رسول الله ρ فقال: "ذاك نبي ضَيَّعه قومه" ثم قال – يعني البزار – : ولا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه ، وكان قيس بن الربيع ثقة في نفسه إلا أنه كان رديء الحفظ ، وكان له ابن يُدْخل في أحاديثه ما ليس منها ، والله أعلم [4].

رواه البزار في مسنده بهذا اللفظ [5]، لكن لم يَذكر حكمه على الحديث لا في مسنده ، كما لم يُذكر حكمه في كشف الأستار [6]، مما يدل على أن كلام البزار ينتهي عند قوله "ولا نعرفه مرفوعا إلا من هذا الوجه" ثم يكون كلام ابن كثير من أول قوله: "وكان قيس بن الربيع ثقة ... إلى قوله والله أعلم". وكلام البزار: إشارة إلى ميله جرح "قيس بن الربيع" وهذه عادته ، لكن كان صنيع ابن كثير ومناقشته للبزار دليلا على أن الرجل فيه تفصيل ، وإن كان الغالب جَرَّحه ورماه صراحا بالضعف ، فهناك من همزه أو أثنى عليه كأبي حاتم في قوله عنه "محله الصدق وليس بقوي"[7] وكان شعبة يثني

(1) أخرجه أحمد في المسند (2/195–194) رقم (6835) ، والأزهري ، محمد بن أحمد (ت 370هـ): تهذيب اللغة (47/2) تحقيق/ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة – 1384هـ=1964م.

(2)متفق عليه. أخرجه البخاري (10–كتاب الإيمان) و (484–كتاب الرقاق) من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا به ، وأخرجه مسلم (41–كتاب الإيمان) من حديث جابر بن عبد الله مرفوعا به.

(3) انظر أحمد بن حنبل: المسند (427/7 – هامش المحقق) تحقيق/ شعيب الأرناؤوط وآخرين.

(4) ابن كثير: البداية والنهاية (3/249–248).

(5) انظر للبزار: البحر الزَّخار (293/11).

(6) انظر للهيثمي: كشف الأستار (109/3).

(7) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (98/7).

عليه [1]. والكثيرون على تضعيفه ، مثل: وكيع بن الجراح [2]، والدارقطني والنسائي وغيرهم [3]. وقول ابن كثير: لا يخرج كثيرا عن قول أبي حاتم!

النموذج السادس: نقل ابن كثير رواية الحافظ أبي بكر البزار "قال: حدثنا محمد بن عبد الملك الواسطي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا مبشر بن عبيد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر عن النبي ρ وحدثنا عمرو بن عيسى حدثنا عبد الأعلى حدثنا إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ρ ذكر سُهَيلا – وهو النجم في السماء – فقال: "كان عَشَّارا ظلوما ، فمسخه الله شِهابا" ثم قال: لم يروه عن زيد بن أسلم إلا مبشر بن عبيد ، وهو ضعيف الحديث ، ولا عن عمرو بن دينار إلا إبراهيم بن يزيد وهو لين الحديث ، وإنما ذكرناه على ما فيه من علة ؛ لأنا لم نحفظه إلا من هذين الوجهين [4].

قال ابن كثير "قلت: أما مُبَشِّر بن عبيد القرشي فهو أبو حفص الحِمصي وأصله من الكوفة ، فقد ضعفه الجميع ، وقال فيه الإمام أحمد والدارقطني: كان يضع الحديث ويكذب. وأما إبراهيم بن يزيد فهو الخوزي ، وهو ضعيف باتفاقهم ، قال فيه أحمد والنسائي: متروك ، وقال ابن معين: ليس بثقة وليس بشيء ، وقال البخاري: سكتوا عنه ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة: منكر الحديث ، ضعيف الحديث. ومثل هذا الإسناد لا يثبت به شيء بالكلية ، وإذا أحسنا الظن قلنا: هذا من أخبار بني إسرائيل ... ويكون من خرافاتهم التي لا يعول عليها" [5].

هذا الخبر أخرجه بإسناده ولفظه البزار [6]، وآفته راويان ، الأول: مُبَشِّر بن عبيد القرشي أبو

(1) انظر للذهبي: ميزان الاعتدال (313/4).
(2) نقله عنه البخاري: التاريخ الكبير (156/7).
(3) انظر للنسائي ، أحمد بن شعيب (ت 303هـ): كتاب الضعفاء والمتروكين ص/218 تحقيق/ وليد متولي ، الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط1–1431هـ=2010م.
(4) ابن كثير: البداية والنهاية (84/1).
(5) ابن كثير: البداية والنهاية (84/1).
(6) انظر الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار (428/1).

حفص الحِمْصي ، اتهمه الأئمة بالضعف والكذب ووضع الحديث : كأحمد والبخاري والدارقطني والجوزجاني وابن عدي[1] أما الثاني ، فهو: إبراهيم بن يزيد القرشي الخوزي ، أبو إسماعيل المكي ، فالظاهر من ترجمته صحة ما نقله ابن كثير من أقوال الأئمة النقاد في اتهامه بالضعف ونكارة الحديث وألينهم قولا ، هو قول البخاري: سكتوا عنه!! [2]

وظاهرٌ الخبرة الحديثية لابن كثير في اختياره تضعيف الراويين ، ونقله عن أئمة الفن.

النموذج السابع: قال ابن كثير: "قال الحافظ البزار في مسنده: حدثنا محمد بن يزيد بن سنان الرُّهاوي حدثنا أبي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ρ "وُلِد لنوح: سام وحام ويافث ..." ثم قال: لا نعلمه يُرْوى مرفوعا إلا من هذا الوجه ، تَفَرَّد به محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه ، وقد حَدَّث عنه جماعة من أهل العلم واحتملوا حديثه ... قلت (أي ابن كثير): ويزيد بن سنان ؛ أبو فروة الرُّهاوي ضعيف بمرة لا يُعتمد عليه [3].

أخرج الخبر بنحوه البزار في مسنده [4]، وصنيع البزار احتمال حديث محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه ، وهو ما ناقشه ابن كثير ، وانتهى رأيه في "الأب" إلى قول من ضعفوه ، هكذا قول واحد من غير تفصيل ، كابن معين وأحمد وابن المديني [5]، بل وحكموا عليه بأنه متروك الحديث مع ضعفه كصنيع النسائي [6]، ومن ثَمّ لا يحتج به وإن كان في نفسه محله الصدق [7]. أما الابن "محمد" فقد وثقه ابن حبان ، وربما كان هذا التوثيق ليس باعتبار الضبط ، وإنما باعتبار الصلاح والستر والصدق

(1) انظر أقوالهم عند البخاري: التاريخ الكبير (11/8) والمزي: تهذيب الكمال (196/27-195) والذهبي: ميزان الاعتدال (353/4).

(2) انظر هذه الأقوال عند البخاري: التاريخ الكبير (336/1) ، والمزي: تهذيب الكمال (244/2-243) والذهبي: ميزن الاعتدال (75/1).

(3) ابن كثير: البداية والنهاية (270/1-269).

(4) البزار: مسند البزار (245/14).

(5) انظر أقوالهم عند المزي: تهذيب الكمال (156/22) والذهبي: ميزان الاعتدال (101/6).

(6) انظر للنسائي: الضعفاء والمتروكين ص/252.

(7) انظر في هذا ما نقله ابن أبي حاتم عن أبيه: الجرح والتعديل (267/9).

في نفسه [1]. وبمثل هذا لا يُعَدَّل الراوي في روايته ؛ فلا يلتفت إلى توثيق ابن حبان [2]؛ وقد ضعفه غير واحد من النقاد ؛ لعدم ضبطه ، لقد كان يروي المناكير عن أبيه ؛ ولهذا قال عنه الساجي: ليس بالقوي ، وقال عنه أبو داود ليس بشيء [3].

وهكذا ظهر بجلاء اجتهاد ابن كثير وتحريره حال الراوي ومناقشته النقدية لكلام البزار.

المبحث الثالث

من جرحه ابن كثير دون نقل عن أحد

بعض الروايات الحديثية التي أوردها ابن كثير في "البداية والنهاية" يأتي بها من مصدرها ، لكن في روايات هذا المبحث: لم يعقب صاحب الرواية على أي راوٍ في سند روايته ، وهنا تظهر صورة منهجية نقدية حديثية عند ابن كثير ؛ حين يعقب على الخبر ناقدا آفة إسناد هذه الرواية ، التي غالبا ما تُعصب في راوٍ أو اثنين. لكن تنوعت طريقة ابن كثير في نقد رجال مرويات هذا النوع من الأخبار ، فتارة يكون نقده مجملا ، وتارة يكون مفصلا ؛ ولبيان ذلك سنجعل نماذج هذا المبحث تمثل كل نوع ، وعليه: قُسم هذا المبحث إلى المطلبين التاليين:

المطلب الأول: النقد المجمل للرواة.

المطلب الثاني: النقد المفصل للرواة.

المطلب الأول: النقد المجمل للرواة

وأعني بالمجمل هنا ، أن يجرح ابن كثير الراوي بكلمة واحدة ، والوارد الدوار في هذا المطلب – الذي تمثل نماذجه نظائرها – المصطلحات الآتية: ضعيف – فيه ضعف – ضعفه الأئمة – ليس

(1) انظر في هذه المعاني ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (128/8).

(2) ابن حبان ، محمد بن حبان (ت 354هـ): كتاب الثقات (74/9) مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، الهند ، ط1–1403هـ=1983م.

(3) نقله ذلك المزي: تهذيب الكمال (21/27–20).

بمعروف[1].

ويمثل هذا المطلب النماذج التالية:

النموذج الأول: يقول ابن كثير: "وقال الثعلبي ... حدثنا أبو معاوية عن اسماعيل بن مسلم عن الحسن عن أبي بكرة قال: ذكرت بلقيس عند رسول الله ρ فقال: "لا يفلح قوم وَلَّوا أمرهم امرأة". اسماعيل بن مسلم هذا هو المكي ، ضعيف.أ.هـ[2]

أخرج الثعلبي في "تفسيره" الحديث المذكور بالإسناد نفسه من غير ذكر الكلام عن الراوي [3]، والحديث أصله – من غير القصة – في الصحيح [4]، أما الراوي الذي ضعفه ابن كثير ، وهو اسماعيل بن مسلم ، فقال عنه النسائي: متروك الحديث [5]، وضعفه أحمد وأبو زرعة[6] والدارقطني[7] وأبو حاتم[8] ، وقال أحمد أيضا عنه: منكر الحديث [9]. وبالجملة: فالحكم الذي أجمله ابن كثير: صحيح يتسق وكلام الأئمة النقاد ؛ ومن أجل ضعف هذا الراوي يحكم على الخبر بسياقه عند الثعلبي بالضعف.

النموذج الثاني: قال ابن كثير: "وروى ابن أبي حاتم وابن جرير من طريق وكيع عن إسرائيل

(1) انظر الملحق رقم (2).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (331/2).
(3) الثعلبي ، أحمد بن محمد (ت 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن (227/20–226) ح/2088 دار التفسير ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ط1–1436هـ=2015م.
(4) أخرجه البخاري (4163–كتاب المغازي) من حديث أبي بكرة τ مرفوعا به.
(5) النسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين ص/180.
(6) انظر للمزي: تهذيب الكمال (201/3) وللذهبي: ميزان الاعتدال (248/1).
(7) انقل للدارقطني ، علي بن عمر (ت 385هـ): العلل الواردة في الأحاديث النبوية (260/4) تحقيق وتخريج/ د. محفوظ الرحمن السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، ط3–1424هـ=2003م.
(8) نقله ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (199/2).
(9) نقله الذهبي: ميزان الاعتدال (148/1).

عن جابر الجُعْفي عن عكرمة أنه قال: "كان لقمان نبيا" وهذا ضعيف ؛ لحال الجُعْفي.أ.هـ[1]

هذا الأثر أخرجه – كما ذكر ابن كثير – ابن جرير في "تفسيره"[2] وابن أبي حاتم في "تفسيره" [3] ، بالإسناد المذكور ، دون ذكر الحكم على جابر الجعفي ، الذي من أجله ضعف الخبر ، وجابر ، هو: جابر بن يزيد الجعفي ، فمع إظهاره الورع إلا أنه كان يؤمن بالرجعة على مذهب السبئية [4]، واتهمه بالكذب ابن معين وأيوب وزائدة [5]؛ وتركه أئمة الحديث[6] ورموه بالاضطراب وعدم الثقة [7]. ومحصلة القول في جابر بن يزيد الجعفي أنه لا تقبل روايته ، فشأنه كما أخبر ابن كثير.

النموذج الثالث: قال ابن كثير: "روى ابن جرير وابن أبي حاتم في "تفسيرهما" وأبو يعلى والبزار في "مسنديهما" من حديث الحكم بن ظُهَيْر – وقد ضعفه الأئمة – عن السُّدِّي عن عبد الرحمن بن سابط عن جابر ، قال: أتى النبي ρ رجل من اليهود يقال له "بستانة اليهودي" ، فقال: يا محمد! أخبرني عن الكواكب التى رآها يوسف أنها ساجدة ... الخبر [8].

هذا الخبر أخرجه – كما قال ابن كثير – ابن جرير في "تفسيره"[9] وابن أبي حاتم في "تفسيره"

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (9/3).
(2) الطبري ، محمد بن جرير (ت 210هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن (549/18) دار هجر ، القاهرة ، ط1–1422هـ=2001م.
(3) ابن أبي حاتم ، عبد الرحمن بن محمد (ت 327هـ): تفسير القرآن العظيم (3098/9) دار الفكر ، بيروت ، 1424هـ=2003م.
(4) انظر في هذا ابن حبان: المجروحين ص/208 ، والمزي: تهذيب الكمال (467/4) ، والذهبي: ميزان الاعتدال (379/1).
(5) انظر البخاري: الضعفاء الصغير ص/52–53 ، والمزي: تهذيب الكمال (467/4).
(6) انظر للنسائي: الضعفاء والمتروكين ص/188 ، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (498/2).
(7) انظر للدارقطني: العلل (354/14) ، (425/13) [على التوالي].
(8) ابن كثير: البداية والنهاية (461/1).
(9) الطبري: جامع البيان (10/13).

واسم الرجل اليهودي – لديه – "بستاني"[1] وأخرجه البزار ، وعنده اسم الرجل اليهودي (بسنان) [2]، ولم يُعثر عليه عند أبي يعلى في مسنده!! وليس في أي من هذه المصادر نقل تضعيف الأئمة للحكم بن ظهير ؛ مما يدل على أنه كلام ابن كثير ، والحكم بن ظُهَير قال عنه البخاري: منكر الحديث [3]، وحكم بأنه متروك الحديث: أبو زرعة[4] والبخاري[5] والنسائي[6] وأبو حاتم[7] ، وقال عنه يحيى بن معين: كذاب ، وقال عنه: ليس بشيء[8].

والظاهر – كما أخبر ابن كثير – أن الأئمة ضعفوه ، لكن لم يسق ابن كثير كلامهم ، وإنما أتى بالنقد المجمل.

النموذج الرابع: قال ابن كثير: "وقال الحافظ أبو القاسم الطبراني: حدثنا هارون بن مَلُّول ... حدثنا عبد الرحمن بن زياد عن عبد الله بن يزيد عن عبد الله بن عمرو قال: لما أمر رسول الله ρ بالخندق ، فخَنْدَق على المدينة – وفيه بشارته ρ بفتح فارس والروم – يقول ابن كثير "وهذا أيضا غريب من هذا الوجه ، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي فيه ضعف [9].

روى هذا الأثر الطبراني في "الكبير" بلفظه وسنده [10]، والراوي المذكور (عبد الرحمن بن

(1) ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم (2101/7).
(2) الهيثمي: كشف الأستار عن زوائد البزار (53/3).
(3) البخاري: الضعفاء الصغير ص/58.
(4) نقله المزي: تهذيب الكمال (101/7).
(5) البخاري: التاريخ الكبير (345/2) وانظر له الضعفاء ص/58.
(6) النسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين ص/191.
(7) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (118/3).
(8) نقله ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (226/1).
(9) ابن كثير: البداية والنهاية (28/6).
(10) الطبراني ، سليمان بن أحمد (ت360هـ): المعجم الكبير (46/14) (ح14638) حُقق بإشراف د. سعد بن عبد الحميد ، د. خالد الجريسي ، القاهرة ، د.ت.

زياد) هناك من وَثَّقه كابن القطان[1] ، وغالب النقاد على جرحه ، فقال عنه الذهبي: سيء الحفظ [2]، وحكم بأنه منكر الحديث: أحمد وابن مهدي [3]، ورماه بالضعف ابن معين[4] والنسائي[5] والدارقطني[6] ، وقال عنه أحمد: نحن لا نروي عنه شيئا[7].

وبهذا يتبين لنا ميل ابن كثير إلى تضعيفه لكن بصيغة تدل على عدم الضعف التام ؛ للاختلاف في حاله.

النموذج الخامس: قال ابن كثير: "قيل: إن أول من بناه – يقصد بيت الله الحرام ؛ الكعبة – آدم ، وجاء في ذلك حديث مرفوع عن عبد الله بن عمرو ، وفي سنده ابن لهيعة ، وهو ضعيف [8].

قلت: ولم أهتد إلى هذا الأثر ، وإنما اهتديت إلى أثر شبيه به أخرجه الطبري ، قال: حدثني الحارث قال: حدثنا ابن سعد ، قال: حدثنا هشام بن محمد ، قال: أخبرني أبي ، عن أبي صالح عن ابن عباس (قصة آدم ، وفيها قصة بناء البيت الحرام وبناء القواعد وتعليم المَلَك لآدم الطواف والمناسك ...) [9]. وهناك روايات أخر حول هذا المعنى ليس فيها شيء من طريق عبد الله بن لهيعة [10].

(1) نقله المزي: تهذيب الكمال (104/17).
(2) الذهبي: سير أعلام النبلاء (411/6).
(3) انظر المزي: تهذيب الكمال (104/17).
(4) انظر للمزي: تهذيب الكمال (104/17).
(5) النسائي: الضعفاء والمتروكين ص/221.
(6) الدارقطني: العلل (236/1).
(7) ذكره ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (94/2).
(8) ابن كثير: البداية والنهاية (332/3).
(9) انظر للطبري ، محمد بن جرير (ت 310هـ): تاريخ الأمم والملوك (124/1) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت – لبنان (د.ت).
(10) انظرها عند الطبري: تاريخ الأمم والملوك (125/1–121).

أما عبد الله بن لهيعة ، فهناك تفصيل في حاله [1]، لكن الغالب في آخر أمره أنه ضعيف ، وهذا حكم ابن معين[2] والنسائي[3] والذهبي[4] ، وكان يحيى بن سعيد لا يراه شيئا [5]، وذهب أبو زرعة إلى أنه لا يحتج به [6]. وبالجملة: الراوي ضعيف – كما ذكر ابن كثير –.

النموذج السادس: يقول ابن كثير في (رواية قضاء موسى الأجل): "وقد رواه البزار وابن أبي حاتم من حديث عُوَيد بن أبي عِمْران الجَوْني– وهو ضعيف – عن أبيه عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر أن رسول الله ρ سئل: أي الأجلين قضى موسى؟ قال: أوفاهما وأبرهما ..." الحديث [7].

أخرجه البزار[8] وابن أبي حاتم في "تفسيره"[9] من غير لفظ الحكم بالتضعيف ، بالإسناد واللفظ المذكور ، مما يدل على أن الحكم بضعف الراوي: إنما هو حكم ابن كثير ، وقد همز الإمام يحيى بن سعيد القطان عويدَ ، فقال عنه: ليس بشيء [10]، وهذا دليل على جرحه لعويد ، ورُمي بأنه منكر الحديث [11]، وحُكم عليه بأنه متروك الحديث [12]؛ ولهذا كان القول الصحيح بضعفه ، وهو ما

(1) انظر هذا التفصيل عند الذهبي ، محمد بن أحمد (ت 748هـ):المغني في الضعفاء (561/1) دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1–1418هـ=1997م.
(2) نقله ابن عدي: الكامل (144/4).
(3) النسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين ص/219.
(4) الذهبي: المغني في الضعفاء (561/1).
(5) نقله البخاري: الضعفاء الصغير ص/87.
(6) نقله ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (136/2).
(7) ابن كثير: البداية والنهاية (51/2).
(8) البزار: البحر الزخار (382/9–381) ح/3964.
(9) ابن أبي حاتم: تفسير القرآن العظيم (2970/9) ح/16864.
(10) نقله ابن عدي: الكامل (382/5).
(11) انظر للبخاري: الضعفاء الصغير ص/115.
(12) وهو قول النسائي وغيره ، انظر لابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (237/2) ، والذهبي: المغني في الضعفاء (162/2).

صرح به أيضا ابن عدي [1].

وبهذا يتبين جودة ما انتهى إليه ابن كثير في الحكم بتضعيف عويد!!

النموذج السابع: يقول ابن كثير: "قيل ورواه – أي الحديث الوارد في قصة إغراق جبريل فرعون – ابن جرير من طريق كثير بن زاذان ، وليس بمعروف ، عن أبي حازم عن أبي هريرة ، قال: قال رسول الله ρ : "قال لي جبريل يا محمد: لو رأيتني وأنا أَغُطّه وأَدُسُّ من الحَالِ في فيه ؛ مخافة أن تدركه رحمة الله ؛ فيغفر له" [2].

أخرجه الطبري في "تفسيره"[3] من غير لفظ "ليس بمعروف" ، مما يدل على أن هذا الحكم حكمه ، وقد أجمل ابن كثير حكمه في هذا اللفظ ، وهو ما انتهى إليه غير واحد ، فقد ذهب ابن معين إلى أنه لا يعرفه [4]، وذهب أبو زرعة وأبو حاتم إلى أنه مجهول [5]، لكن يُبَيِّن الذهبي أن جهالته لا تعني جهالة حالة ، بل هو معلوم الحال ، يعني بل هو معلوم نكارة حديثه ، فقال ما نصه: لا يعرف ، ثم قال: بلى يعرف ، بل حديثه منكر .أ.هـ[6]

ولعل قصد ابن كثير "ليس بمعروف" ؛ ليس بمعروف توثيقه!

النموذج الثامن: يقول ابن كثير: "وقال الحافظ أبو يعلى: حدثنا أبو همام الوليد بن شجاع ... عن الوَضِين بن عطاء ... عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ρ : "لقد قبض الله داود من بين أصحابه ما فُتِنوا ولا بَدَّلوا ، ولقد مكث أصحابُ المسيح على سنته وهديه مائتي سنة" هذا حديث غريب ، وفي رفعه نظر ، والوُضين بن عطاء كان ضعيفا في الحديث [7].

(1) ابن عدي: الكامل (382/5).
(2) ابن كثير: البداية والنهاية (114/2).
(3) الطبري: جامع البيان (277/12–276).
(4) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (151/7).
(5) الذهبي: ميزان الاعتدال (323/4).
(6) الذهبي: المعنى في الضعفاء (530/2).
(7) ابن كثير: البداية والنهاية (322/2).

لم نقف على روايته في "مسند أبي يعلى" ، بل هو في مسند البزار من حديث الُوضين بن عطاء بسنده ، لكن بلفظ "فما فتنوا ولا تولوا ، ولقد مكث أصحاب المسيح على هديه وسنته ..." الحديث ، وقال بعده البزار "وإسناده حسن ، كل من فيه معروف بالنقل مشهور" (1). مما يدل على أن الكلام في نقد "الوضين" إنما هو من كلام ابن كثير والوضين وَثَّقه.

لقد وثقه أحمد وابن حبان وغيرهما (2)، وقال مرة عنه: لا بأس به ، وقال بذلك أيضا يحيى بن معين (3)، وهناك من جرحه ، فقد ضعفه ابن سعد (4)، وقال عنه الجوزجاني: واهي الحديث (5)، وهناك من همزه بقوله ليس في الحديث بذاك (6)، وهناك من جمع بين معرفته ونكارته كأبي حاتم(7)، وأجمل القول فيه ابن حجر بقوله "صدوق سيء الحفظ ، رمي بالقدر" (8).

إذا تبين ذلك عرفنا دقة ابن كثير في قوله "كان ضعيفا في الحديث" ، لم يقل: ضعيف ، أو ضعفه الأئمة ؛ كأن ابن كثير بميله إلى المصطلح الآخر "فيه ضعف" ، دليل على إمكانية أن يمشى حديثه!!

المطلب الثاني: النقد المفصل للرواة

تنوع هذا النقد المفصل ، ما بين ذكر تفصيل نقاد الحديث في نقد الراوي الذي عليه مدار

(1) البزار: مسند البزار (البحر الزخار) (42-43/10) ح/4103.
(2) انظر لابن حبان ، محمد (ت 354هـ): كتاب الثقات (564/7) دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن -الهند ، ط1-1401هـ=1981م ، والذهبي: ميزان الاعتدال (8/6) ، والمغني في الضعفاء (494/2).
(3) انظر لابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (50/9).
(4) انظر للذهبي: المغني في الضعفاء (494/2).
(5) نقله الذهبي: ميزان الاعتدال (8/6).
(6) انظر للمزي: تهذيب الكمال (451/30).
(7) انظر لابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (50/9).
(8) ابن حجر ، أحمد بن علي (ت 852هـ): تهذيب التهذيب (120/11) دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط1-1414هـ=1994م.

الخبر ، أو بتفصيل ماهية ضعفه ؛ لكونه متروك الحديث أو كذاب ، أو نحوا من ذلك ، وقد أتت نماذج هذا المطلب مبينة جهد ابن كثير ومنهجيته في بيان جرح الرواة ، وتمثل نماذج المطلب الخمسة جهد ابن كثير في التدقيق عند جرح الرواة ، وهذه النماذج لها نظائر عديدة يمكن أن تقاس عليها أو تندرج تحتها.

النموذج الأول: يقول ابن كثير: "فأما الحديث الذي رواه ابن عساكر من طريق أبي القاسم البغوي ، حدثنا محمد بن جعفر الوركاني ، حدثنا سعيد بن ميسرة ، عن أنس قال: قال رسول الله ρ "هبط آدم وحواء عريانين جميعا ، عليهما ورق الجنة ، فأصابه الحر حتى قعد يبكي ويقول لها: يا حواء قد آذاني الحر ..." فإنه حديث غريب ، ورفعه منكر جدا ، وقد يكون من كلام بعض السلف ، وسعيد بن ميسرة هذا ، أبو عِمران البكري البصري ، قال فيه البخاري: منكر الحديث ، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات ، وقال ابن عَدي: مُظلم الأمر" [1].

أخرج ابن عساكر هذا الخبر بسنده ولفظه من رواية سعيد بن ميسرة عن أنس [2]، وسعيد بن ميسرة لم يوثقه أحدٌ من نقاد الحديث ، بل أئمتهم – كما ذكر ابن كثير – يذهبون إلى جرحه ، منهم البخاري[3] وابن حبان[4] وابن عدي[5] ، بل جعلوا حديثه عن أنس واهٍ [6]، وقد اكتفى ابن كثير بإيراد أقوال النقاد دون تعليق إقرارا منه كلامهم وأنه يذهب ما ذهبوا.

النموذج الثاني: يقول ابن كثير: "وقد رواه – أي حديث: إكرام النبي ρ قرابته بدعوتهم ، وإذنه لعلي τ أن يقدم الطعام إليهم ، وكانوا نحو الأربعين ، ومع هذا لم يؤمنوا بهρ – أبو جعفر بن جرير عن محمد بن حميد الرازي عن سلمة بن الفضل الأبراشي عن محمد بن اسحاق عن عبد الغفار أبي

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (189/1–188).
(2) ابن عساكر: تاريخ دمشق (413/7).
(3) البخاري: التاريخ الكبير (516/3) وله أيضا الضعفاء الصغير ص/75.
(4) ابن حبان (ت 354هـ): المجروحين (312/1) دار الوعي ، حلب ، ط2–1402هـ.
(5) ابن عدي: الكامل (516/3).
(6) انظر للذهبي: المغني (266/1).

مريم بن القاسم عن المنهال بن عمرو ... قال ابن كثير: "تفرد به عبد الغفار بن القاسم أبو مريم ، وهو كذاب شيعي ، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث ، وضعفه الباقون ..." [1].

أخرج هذا الخبر الطبري في "تاريخه" بالإسناد المذكور من حديث عبد الغفار بن القاسم ، أبو مريم الكوفي [2]، وهو – كما ذكر ابن كثير – شيعي رافضي يضع الحديث ، وهو قول علي بن المديني [3]، وذهب النسائي وأبو حاتم وعطاء إلى أنه متروك الحديث [4]، وقال أبو داود عنه: كذاب [5]، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء [6]، وقال أحمد: ليس بثقة [7]. وهو ما انتهى إليه أيضا محرروا النقاد كابن حجر أنه: رافضي ليس بثقة [8].

وظاهر أن ابن كثير – رحمه الله – محيط بأقوال النقاد ، ولا يوافق إلا ما انتهى إليه علمه.

النموذج الثالث: قال ابن كثير: "وروى الحافظ ابن عساكر عن الثوري عن عبد الله بن المحرر عن يزيد بن الأصم عن علي بن أبي طالب ، قال: دخلت الطواف في بعض الليل ، فإذا أنا برجل متعلق بأستار الكعبة وهو يقول: يا من لا يمنعه سمع عن سمع ... ارزقني بَرْد عفوك وحلاوة رحمتك ... وكان هو الخضر ..." وهذا ضعيف من جهة عبد الله بن المحرر ، فإنه متروك الحديث ، ويزيد بن الأصم لم يدرك عليا ، ومثل هذا لا يصح [9].

---

(1) ابن كثير: البداية والنهاية (102/4).
(2) الطبري: تاريخ الأمم والملوك (320/2-319).
(3) نقله ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (112/2) ، والمزي: تهذيب الكمال (328/5-327) ، والذهبي: المغني في الضعفاء (3/2) وله أيضا ميزان الاعتدال (354/3).
(4) انظر للنسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين ص/224 ، وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (54/6) وكلام عطاء انظره عند الذهبي في: المغني (3/2).
(5) نقله ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (112/2).
(6) نقله ابن الجوزي: الضعفاء والمتروكين (112/2).
(7) نقله ابن الجوزي: الضعفاء (112/2).
(8) انظر لابن حجر: لسان الميزان (16/5).
(9) ابن كثير: البداية والنهاية (259/2).

أخرج هذا الخبر ابن عساكر في "تاريخه" من طريق عبد الله بن المحرر العامري الجزري [1]، ولم يرسل ابن كثير القول بتضعيفه ، بل فَصَّل هذا التضعيف بأنه متروك الحديث ، وهذا ما ذهب إليه النقاد ، فقد ذكر ضعفه هكذا يحيى بن معين [2]، وفَصَّل البخاري ضعفه بأنه منكر الحديث لاسيما من حديث قتادة [3]، ولذلك قالوا بأنه متروك الحديث ؛ كأنه إجماع ، نُقل ذلك عن: أحمد[4] والنسائي[5] ، ومن المتأخرين: ابن حجر [6]، لم نتعرض إلى كلام ابن كثير عن السند ، وإنما درسنا كلامه في نقد الراوي ، وكان نقده موافقا لما ذهب إليه النقاد.

النموذج الرابع: قال ابن كثير: "وقال الشافعي في "مسنده" أخبرنا القاسم بن عبد الله بن عمر عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين ، قال: لما تُوفي رسول الله ρ (وذكر تعزية الخَضِر للصحابة) [7]، ثم قال ابن كثير: "شيخ الشافعي القاسم العمري: متروك ، قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: يكذب ، زاد أحمد: ويضع الحديث. ثم هو مرسل ، ومثله لا يعتمد عليه ههنا ، والله أعلم [8].

أخرج هذا الخبر بالسند المذكور الشافعي في مسنده [9]، وليس فيه أن المعزي كان الخضر ، لكن ورد هذا من حديث البيهقي [10]، كلاهما من حديث علي بن الحسين بالقصة المذكورة ، ومدار الخبر

(1) ابن عساكر: تاريخ دمشق (426/16).
(2) نقله ابن الجوزي ، انظر له: الضعفاء والمتروكين (137/2).
(3) البخاري: الضعفاء الصغير ص/88.
(4) ذكره ابن الجوزي: الضعفاء (137/2) ، والذهبي: ميزان الاعتدال (214/3).
(5) النسائي: الضعفاء والمتروكين ص/217.
(6) ابن حجر: تهذيب التهذيب (389/5).
(7) ابن كثير: البداية والنهاية (258/2).
(8) ابن كثير: البداية والنهاية (258/2).
(9) انظر للشافعي ، محمد بن إدريس (ت 204هـ): مسند الشافعي ص/361 دار الكتب العلمية ، بيروت – 1400هـ.
(10) انظر للبيهقي: دلائل النبوة (267/7).

على: القاسم بن عبد الله بن عمر العمري المدني ، رماه أحمد بالكذب والوضع [1]، وحكم عليه بأنه متروك الحديث كل من: النسائي[2] وأبي حاتم[3] ومن المتأخرين ابن حجر [4]، وجمع له أبو زرعة كل ما يمكن من أوصاف الجرح فقال عنه: ضعيف ، لا يسوى شيئا ، متروك الحديث ، منكر الحديث [5]، وبهذا نفهم أنهم لم يسكتوا عنه ، أما قول البخاري فيه "سكتوا عنه" [6]؛ لعله أي: سكتوا عن توثيقه بل طرحوه! وهذا ما انتهى إليه ابن كثير.

وهذا ما فَسَّر به الذهبي كلام البخاري عن محمد بن الحجاج: سكتوا عنه ، فقال: يعني تركوه [7].

النموذج الخامس: ينقل ابن كثير رواية ابن ماجه ، وفيها: "حدثنا محمد بن المُصَفَّى الحِمْصي حدثنا بقية بن الوليد عن مَسْلَمة بن علي عن سعيد بن أبي أيوب عن الحارق بن يزيد عن علي بن رَباح قال: سمعت عُقْبة بن النُّدَّر يقول: كنا عند رسول الله ρ فقرأ (طسم) حتى إذا بلغ قصة موسى قال: "إن موسى عليه السلام آجَر نفسه ثماني سنين أو عَشْرا على عفة فرجه وطعام بطنه" يقول ابن كثير: "وهذا من هذا الوجه لا يصح ؛ لأن مسلمة بن علي الخُشَنيّ الدمشقي البَلاَطي ضعيف عند الأئمة ، لا يحتج بتفرده ... [8]

أخرج الحديث المذكور ابن ماجه في "سننه" [9] من طريق مسلمة بن علي بن خلف الخشني ، أبو سعيد الدمشقي البلاطي ، لم يوثقه أحد ، منهم من رماه بالضعف كالدارقطني [10]

(1) نقله الذهبي: المغني في الضعفاء (206/2) وابن حجر: تهذيب التهذيب (320/8).
(2) النسائي: كتاب الضعفاء والمتروكين ص/23.
(3) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (112/7).
(4) ابن حجر: تهذيب التهذيب (320/8).
(5) نقله المزي: تهذيب الكمال (375/23).
(6) البخاري: الضعفاء الصغير ص/118 ، وله أيضا: التاريخ الكبير (164/7).
(7) انظر للذهبي: المغني في الضعفاء (279/2).
(8) ابن كثير: البداية والنهاية (49/2).
(9) ابن ماجه: مسند ابن ماجه (2444–كتاب الرهون).
(10) الدارقطني: العلل (126/1).

وأبي حاتم[1] ، ووهنه آخرون بأنه ليس بشيء كابن القطان[2] ودحيم[3] ، وتاره وهنوه بقولهم: لا يشتغل به كصنيع أبي حاتم[4] ، ورموه أيضا بأنه متروك الحديث كصنيع الدراقطني[5] والنسائي[6] ، ومنكر الحديث كصنيع البخاري ونقله أيضا عن الأوزاعي[7] ، وحكم المتأخرون بأنه واهٍ[8] وأيضا متروك [9].

وبالجملة تعد جملة ابن كثير في الحكم على علي بن خلف الخشني "ضعيف عند الأئمة": جملة مفسرة حال هذا الراوي ، وبَيِّنٌ اقتدار ابن كثير في صوغ مصطلحات نقده الحديث.

(1) نقله ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (268/8).
(2) نقله المزي: تهذيب الكمال (313/6).
(3) نقله الذهبي في: المغني في الضعفاء (405/2).
(4) نقله ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل (268/8).
(5) الدارقطني: العلل (126/1).
(6) النسائي: الضعفاء والمتروكين ص/246.
(7) انظر للبخاري: التاريخ الكبير (388/7).
(8) انظر للذهبي: ميزان الاعتدال (234/5).
(9) ابن حجر: تهذيب التهذيب (146/10).

الخاتمة

تعد هذه الدراسة من الدراسات التي حاولت جاهدة أن تبرز المنهجية العلمية النقدية الحديثية لابن كثير في مجال تطبيقي ليس بالسهل ؛ لحال الخائضين فيه ممن لا يميز بين الصحيح وقسيمه ؛ لصعوبة ذلك ، لقد تعنى ابن كثير في تطبيق منهجية حديثية نقدية ، وظَّفها باقتدار في موسوعته ؛ ليميز الأخبار من خلال الوقوف على صحتها أو ضعفها ، ولعل هذا مما لم يتهيأ لأحد مثل ما تهيأ لابن كثير.

وبعد الدراسة ، استبان للباحث جوانب عديدة منهجية تُعَدّ ثمرة هذه الدراسة ، وأهم هذه النقاط المنهجية التي انتهت الدراسة إليها:

1- توظيف ابن كثير منهجه النقدي في الحكم على النصوص ، ومن ثَمَّ اعتمادها بإيرادها في مصنفه ، أو عدم اعتمادها ، أو ذكرها للتأمل والاعتبار.
2- أظهرت الدراسة أن ابن كثير ربما يهم في نسبة بعض الأخبار إلى مصادرها – وهذا قليل – لكنه في الوقت نفسه لم يَهم أو يخطئ في تطبيق منهجيته النقدية الحديثية على رواية أخباره محل الدراسة.
3- اهتمامه بتخريج الحديث من طرقه ، وبيان ألفاظه من خلال إيراد رواياته ، وأحيانا يكون جمع روايات الرواة ؛ لحشد الطرق ؛ تقوية لخبر ضعيف ، أو احتجاجا لصحة رواية فيها كلام.
4- سكت ابن كثير عن الكلام فيمن جرحه بعض أهل العلم إشارة أو تصريحا مجملا ، مع أن المقام يقتضي تفصيل جرح الراوي ، ربما اكتفاءً بما ذكر ، أو ربما لشهرة ضعف هذا الراوي ، أو ربما لم يتسق المقام لبحث هذا الراوي ؛ لضيق وقت أو قلة مصادر أو نحو ذلك.
5- سكوت ابن كثير عن الجرح المفصل بعد إيراده له: دليل على موافقته الأئمة النقاد في الجرح.
6- اقتدار ابن كثير في صوغ عبارات النقد الحديثي ؛ إذ تدل كل عبارة على بعد منهجي ، بما يشير إلى عمق مدارك ابن كثير وسعة إطلاعه ، الأمر الذي يستدعي معه ضرورة توافر الباحثين على دراسة المصطلحات الحديثية عند ابن كثير ودلالاتها في ضوء عبارات المحدثين والنقاد ، وهذا ما بينت الدراسة جزءً منه.

7- ألفاظ جرح الخبر والرواة تتفاوت ما بين [1]:

1) توصيف الجرح بالخبر سندا أو متنا أو سندا ومتنا ، كوصف الخبر بأنه فيه انقطاعا ، منقطع ، مرسل ، غريب ، فيه نكارة شديدة ...

2) الحكم بجرح الخبر أو الراوي باللفظ الدال على ذلك ، مثل: ضعيف – سنده ضعيف – لا أصل له – فيه كلام – فيه نظر – في إسناده نظر.

8- هناك مواضع حديثية إن على مستوى الإسناد أو المتن فات ابن كثير تحريرها ، وأهميتها ترجع إلى ما يترتب عليها من ترجيحات حديثية ، ومن ذلك موقفه من أسانيد المبحث الأول ، وهو ما سكت عنه ابن كثير!! وعلى مستوى متن الحديث ، حكمه على الأحاديث الغريبة من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ، أنها من الإسرائيليات التي يرويها ابن عمرو من زاملتيه ، وأَكْثَر من قصة الزاملتين – مع ضعف رواتها – دون أن يحررها!! وهذه مسألة تحتاج إلى بحث مفرد ؛ لجمع أخبار الزاملتين ، ثم إخضاعها لمعيار النقد الحديثي ، ولعل هذا ما فات ابن كثير.

9- أثبتت الدراسة أن ابن كثير عمدة في باب النقد الحديثي ؛ إذ لم يُسَلِّم في هذا الباب تسليم المقلدة ، بل كان ناظرا ناقدا ، ومناقشا مؤدبا موضوعيا ، وهذا مفيد في إثبات النتيجة التالية.

10- اعتبار ما ذهب إليه ابن كثير من الحكم بجرح الرواة ؛ ذلك أنه لم يصر إليه بمحض النظر الخفيف ، بل انتهى إلى أحكامه من خلال البحث والتنقيب والاختيار ، وهذا شأن المجتهدين في الباب.

11- ليس ابن كثير من المتشددين في جرح الرواة ، وفي الوقت نفسه ليس من المتساهلين ، بل هو واقف نَظَّار ؛ لذا ربما اختلفت عبارته في جرح راوٍ بتعدد رواياته المسوقة ، فيحكم على الراوي الحكم المناسب في كل رواية.

---

(1) انظر المرفق رقم (2).

ملحق (1) ألفاظ قبول الخبر عند ابن كثير

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
الأول	.1	إسناده صحيح	85، 101، 458
	.2	إسناده جيد قوي	100، 211
	.3	إسناده حسن	320، 322
	.4	صحيح الإسناد ورجاله ثقات	21
	.5	إسناده صحيح على شرط مسلم	57
	.6	على شرط مسلم	38، 317
	.7	حسن عزيز	318
	.8	إسناده لا بأس به	38، 197، 202
الثاني	.1	إسناد صحيح	510
	.2	إسناد جيد	29، 129
	.3	إسناده رجاله ثقات	53، 310
	.4	إسناد جيد قوي رجاله ثقات	320، 321
	.5	إسناد حسن	429
	.6	إسناد لا بأس به	443
	.7	إسناد على شرط مسلم	429
الثالث	.1	إسناد صحيح/صحيح	33، 342
	.2	إسناد حسن/حسن غريب	42، 92، 532
	.3	إسناد جيد قوي	222، 413
	.4	إسناد جيد حسن	326
	.5	إسناد جيد	327، 538، 540

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
الرابع	.1	إسناد صحيح	323
	.2	إسناد حسن	22،132،370،475،451،544
	.3	إسناد جيد	23، 131، 247، 256
	.4	إسناد لا بأس به	320
	.5	ثلاثي الإسناد على شرط الصحيحين	565
	.6	إسناد على شرط الشيخين	536
	.7	حسن غريب	179
	.8	رجال ثقات	566
الخامس	.1	إسناد حسن	90
	.2	إسناد ثلاثي على شرط الصحيح	71
	.3	على شرط الصحيح	401
	.4	إسناد جيد	148
السادس	.1	إسناد جيد	102، 106
	.2	حسن	289
	.3	إسناده على شرط مسلم	524
	.4	على شرط الصحيحين	258
	.5	إسناد جيد قوي على شرط مسلم	533
	.6	إسناد جيد قوي على شرط الصحيح	449
السابع	.1	إسناده صحيح	165، 472
	.2	إسناده حسن	159، 165، 467

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.3	إسناده جيد	160، 226، 244، 329، 410، 444، 445، 460، 467، 468، 478، 490، 535، 671، 676
	.4	هذا الحديث كالمتواتر	95
	.5	من ثلاثيات المسند	640
	.6	إسناده ثلاثي على شرط الشيخين	20، 464
	.7	حديث حسن جيد الإسناد	314
	.8	إسناده قوي ثابت	433
	.9	إسناد جيد قوي	471، 523، 597
	.10	إسناد جيد على شرط الصحيح	459، 465
	.11	إسناد جيد على شرط مسلم	444
	.12	إسناد جيد على شرط النسائي	396
	.13	إسناد على شرط الصحيحين	164، 636، 662
	.14	إسناد صحيح على شرط الصحيح	466
	.15	صحيح الإسناد / صحيح / الصحيح	476، 668، 102
	.16	إسناده على شرط مسلم	628
	.17	إسناده على شرط أهل السنن	370، 469، 481، 499
	.18	رجاله ثقات على شرط السنن	676
	.19	على شرط الصحيح	413، 467
	.20	إسناد لا بأس به	177، 442، 644

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.21	ثبت / ثابت	554 ،2230
	.22	رجاله (كلهم) ثقات	668 ،597 ،478
	.23	مرسل جيد	518
	.24	حديث حسن غريب	78
الثامن	.1	وجه جيد	7
	.2	إسناد صحيح على شرط الصحيحين	71
	.3	إسناد صحيح محفوظ	92
	.4	إسناد جيد	183 ،95 ،93 ،54
	.5	إسناد جيد قوي	196 ،146
	.6	(إسناده) على شرط الصحيحين	193 ،158
	.7	إسناد جيد على شرط الصحيح	54
	.8	إسناد لا بأس به	67
	.9	الثابت في	98

ملحق (2)

ألفاظ جرح الأسانيد عند ابن كثير

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
الأول	.1	مرسل	24، 108، 261
	.2	منقطع	24، 120
	.3	لا يصح إسناده	42
	.4	غريب/غريب جدا/غريب رفعه جدا	98، 104، 498، 511
	.5	فيه نظر/ في إسناده نظر	108، 519
	.6	فيه كلام	115
	.7	فيه انقطاع	189
	.8	منكر/منكر جدا	204، 188
	.9	ضعفه الخطيب البغدادي	434
	.10	لولا هذه العلة لكان على شرط الصحيح	399
الثاني	.1	في إسناده نظر	47، 126
	.2	في صحة رفع هذا الحديث نظر...	52، 196
	.3	في صحته نظر	160، 167، 575
	.4	فيه نظر	295، 298، 337
	.5	ضعيف/إسناده ضعيف	259، 444، 180
	.6	منقطع	243، 493
	.7	غريب/غريب جدا	218، 243
	.8	ضعيف ومنقطع ومنكر	384

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.9	منكر وفي صحته نظر	391
	.10	إسناد غريب	504
	.11	منكر جدا	545
	.12	إسناده ضعيف وفيه نكارة شديدة	554
الثالث	.1	غريب ، بل منكر	16
	.2	غريب	34، 92، 221، 426، 541
	.3	في صحته نظر	76، 387
	.4	ضعيف	90، 362
	.5	منقطع	268
	.6	في إسناده ضعف	363
	.7	فيه نظر	341، 388
	.8	جدير بالتضعيف	374
	.9	لا أصل له	402
	.10	غريب جدا	376، 577، 596، 447
	.11	غريب جدا بل منكر جدا	371
	.12	منكر جدا	374، 429
	.13	معضل	516
	.14	منقطع	516
	.15	مرسل	420
	.16	لا يكاد يصح	363
الرابع	.1	إسناده ضعيف	275

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.2	لا يصح سنده	270
	.3	في صحته نظر	28
	.4	منكر	67، 576
	.5	منكر إسنادا ومتنا	72
	.6	مرسل	22، 23، 147، 163
	.7	غريب جدا	160، 360، 421، 507، 539
	.8	فيه غرابة	163
	.9	غريب	256، 533
	.10	فيه انقطاع	270
الخامس	.1	سنده ضعيف	428
	.2	إسناده فيه ضعف	429
	.3	في صحته نظر	537
	.4	في إسناده مقال	270
	.5	منقطع	451
	.6	مرسل	119، 202، 441، 451
	.7	معضل	202
	.8	غريب	32، 399، 429
	.9	غريب جدا	21
السادس	.1	في إسناده نظر	625
	.2	فيه نظر	152
	.3	فيه ضعف	273

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.4	منقطع معضل	369
	.5	فيه نكارة وغرابة شديدة	332
	.6	فيه غرابة	450
	.7	غريب جدا	203، 255، 457، 581
	.8	منقطع	19، 32، 64، 346، 423، 500، 541
	.9	غريب	18، 46
	.10	مرسل	102، 138، 280، 318، 336، 431، 445، 458، 548، 578
	.11	في الخبر جهالة	273
السابع	.1	إسناد ضعيف	417، 564، 575، 629، 678
	.2	في إسناده ضعف	171، 433
	.3	ضعيف الإسناد	227
	.4	إسناد واه	681
	.5	فيه إسناده نظر	118
	.6	في إسناده اختلاف	81
	.7	أورده من غير إسناد	9، 163
	.8	الله أعلم بصحته	112
	.9	لم أر في ذلك إسنادا أرتضيه	137
	.10	ليس إسناده بالقوي	577
	.11	إسناد ضعيف غريب	673

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.12	في إسناده رجل مبهم	422
	.13	في ثبوته نظر	471، 605
	.14	الإسناد لا يخلو من نظر	492
	.15	لا يثبت مثله	420
	.16	مقطوع الإسناد	416
	.17	غريب الإسناد جدا	300، 474
	.18	فيه غرابة (شديدة) ونكارة	173، 439
	.19	حديث غريب / جدا	177، 243، 326، 373، 621، 678
	.20	مرسل	11، 112، 139، 224، 242، 472، 493، 499، 654
	.21	منقطع	43، 517، 520، 633، 674
	.22	كذب	680
	.23	منكر	173، 373، 420، 678
	.24	منكر جدا	680، 681
	.25	شاذ	420
	.26	موضوع	373
الثامن	.1	إسناده ضعيف	166
	.2	حديث منكر لا أصل له	100
	.3	فيه انقطاع	136
	.4	في صحته نظر	132

المجلد	المسلسل	لفظ الحكم الحديثي	الموضع
	.5	إسناد غريب	43
	.6	مرسل	28، 54، 63، 140، 166
	.7	منقطع	121، 137، 141
	.8	منكر	167
	.9	موضوع	100
	.10	غريب جدا	118، 129، 153

ملحق (3)

الرجال الذين تكلم عنهم ابن كثير أو سكت عمن نقل جرحهم

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.1	إبراهيم بن عبد الرحمن	(313/4)	تكلموا فيه
.2	إبراهيم بن يزيد	(84/1)	ضعيف
.3	الأجلح بن عبد الله الكندي	(401/7)	فيه كلام ما
.4	أحمد بن إبراهيم الحلبي	(39/3)	مجهول
.5	اسحاق بن بشر	(350،383،204/2)	ضعيف
.6	إسماعيل بن عياش	(469/2)	... حديث باطل لا يرويه غير إسماعيل
.7	إسماعيل بن مسلم المكي	(331/2) (562/7)	ضعيف متكلم فيه
.8	إسماعيل بن يحيى	(469/2)	... حديث باطل لا يرويه غير إسماعيل
.9	بجير بن أبي بجير	(318/1)	تفرد بهذا الحديث ولا يعرف إلا به
.10	تمام بن نجيح	(117/1)	متكلم فيه
.11	جابر الجعفي	(9/3)	ضعيف
.12	الحجاج بن أرطأة	(415/6) (70/7) (473/7) (474/7)	في روايته نظر ضعيف تكلم فيه غير واحد من الأئمة فيه ضعف

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.13	أبو جعفر بن محمد بن ركانة	(256/4)	لا يعرف
.14	جميل بن عمارة	(678/7)	فيه نظر
.15	الحسن بن رزين	(260/2)	مجهول وحديثه غير محفوظ
.16	أبو الحسن العسقلاني	(256/4)	لا يعرف
.17	الحسن بن عمارة	(515/3) (549/7)	ضعيف ضعيف ، لا يحتج بشيء مما روه
.18	حسين الأشقر	(15/2)	متروك ، غال في التشيع
.19	الحكم بن ظهير	(416/1)	ضعفه الأئمة
.20	حماد بن عبد الرحمن	(549/7)	ضعيف لا يحتج بشيء مما رواه
.21	حماد بن عمرو النصيبي التميمي	(100/8)	أحد الكذابين الوضاعين
.22	حمران بن أعين	(419/7)	متروك
.23	حمزة بن حبيب الزيات	(419/7)	ضعيف
.24	خصيف الجزري	(433/7)	غير قوي
.25	أبو الخطاب	(169/7)	لا أعرفه
.26	داود بن الحصين	(268/5)	يُجاء من قبل حفظه (غريبة من عبارة الترمذي التي سكت عنها ابن كثير)
.27	داود بن عبد الرحمن	(477/7)	صدوق إلا أنه ربما يهم
.28	ربيعة بن سيف بن ماتع	(427/3)	ضعيف، متروك، متكلم فيه

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.29	زكريا بن يحيى الوقار المصري	(251/2)	كذبه غير واحد من الأئمة
.30	زياد بن المنذر	(576/4)	من المتهمين
.31	سعد مولى طلحة	(519/1)	لا يعرف إلا بحديث واحد، والله أعلم
.32	سعيد بن بشير	(21/3)	تكلموا فيه (عن قتادة)
.33	سعيد بن ميسرة	(188/1)	منكر
.34	سلام بن سَلْم التميمي السعدي (الطويل)	(103/8)	كذبه بعض الأئمة وتركه آخرون
.35	سَلاّم المدائني	(117/1)	لين الحديث
.36	سليمان بن أرقم	(300/5)	متروك
.37	صالح بن أبي الأخضر	(443/7)	ليس من علية أصحاب الزهري
.38	طلحة بن زيد القرشي	(194/4)	تفرد به طلحة بن زيد عن الأوزاعي!!
.39	عباد بن عبد الرحمن	(257/2) (167/8)	تكلموا فيه ضعيف
.40	عباد بن عبد الله الأسدي	(66/4)	ضعيف
.41	عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي	(137/8)	ضعفه الترمذي
.42	عبد الرحمن بن زياد	(28/6)	فيه ضعف

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.43	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم	(190/1) (536/3)	فيه ضعف
.44	عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر	(51/1)	تكلموا فيه
.45	(أبو نوح) عبد الرحمن بن غزوان	(438/1)	وُثِّق ، ولم أر أحدا جَرَّحه
.46	عبد الله بن خليفة	(18/1)	ليس بذاك
.47	عبد الله بن عصمة	(262/6)	يخطئ كثيرا
.48	عبد الله العمري	(139/6)	ضعيف من قبل حفظه
.49	عبد الله بن لهيعة	(244/2)	ضعيف
.50	عبد الله بن المحرر	(259/2)	متروك
.51	عبد الجليل بن عطية البصري	(393-392/7)	وثقه ابن معين .. وقال البخاري: إنما يهم ...
.52	أبو عبد الرحيم الكندى	(670/7)	لا يعرف
.53	عبد الوهاب بن الضحاك	(254/2)	متروك
.54	عبيد بن واقد	(63/1)	ضعيف
.55	عطاء بن السائب	(352/2)	في حديثه نكارة
.56	عطاء بن أبي مسلم الخراساني	(624/6)	فيه ضعف

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.57	العلاء بن صالح الأسدي	(66/4)	وثقوه ، روى أحاديث منكرة
.58	العلاء بن يزيد	(173/7)	تكلموا فيه
.59	علي بن زيد بن جدعان	(208/1) (403/2) (670/7)	في حديثه نكارة تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، وهو منكر الحديث ضعيف
.60	علي بن يزيد	(90/3) (132/4)	ضعيف يضعف في الحديث
.61	عمر بن صبح ، أبو نعيم	(554/2)	أحد الكذابين الكبار
.62	عويد بن أبي عمران الجوني	(51/2)	ضعيف
.63	عيسى بن عبد الله	(549/7)	ضعيف ، لا يحتج بشيء مما رواه
.64	الفضل بن المختار البصري	(86/1)	منكر الحديث ، يحدث بالأباطيل مجهول
.65	القاسم بن عبد الله بن عمر (القاسم العمري)	(90/3) (258/2) (166/7)	ضعيف وضاع ضعفه غير واحد من الأئمة ، وتركه آخرون
.66	قيس بن الربيع	(248/3)	ثقة في نفسه ، رديء الحفظ

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.67	كثير بن زاذان	(114/2)	ليس بمعروف
.68	مبشر بن عبيد القرشي	(84/1)	ضعيف
.69	مجالد بن سعيد	(320/4)	فيه كلام مشهور
.70	محمد بن اسحاق	(403/2)	مدلس
.71	محمد بن أيوب	(244/2)	ضعيف
.72	محمد بن الحجاج (صاحب الهريسة)	(301/3)	متهم بوضع الحديث
.73	محمد بن زياد	(231/1)	رواه غيره عن ميمون (يهمزه)
.74	محمد بن السائب الكلبي	(221/3)	ضعيف
.75	محمد بن سعيد بن حسان المصلوب	(389/7)	أحد الكذابين
.76	محمد بن عبد الله بن إنسان الطائفي	(217/7)	تكلموا فيه
.77	محمد بن عبد الله بن قيس بن مخرمة	(446/3)	عَدَّله بعض الأئمة
.78	محمد بن عمرو بن علقمة	(478/1)	ينفرد بأشياء فيها نكارة
.79	محمد بن عيسى بن كيسان	(63/1)	شديد الضعف
.80	محمد بن يونس الكديمي	(545/2)	متهم

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.81	مسرور بن سعيد التميمي	(446/2)	منكر الحديث
.82	مسلم بن كيسان الملائي	(301/1) (259/6)	فيه نوع اضطراب يُضَعَّف
.83	مسلمة بن علي الخشني الدمشقي	(49/2)	ضعيف ، لا يحتج بتفرده
.84	معان بن رفاعة	(90/3)	ضعيف
.85	أبو معشر	(375/7)	أهل العلم بالحديث يضعفونه
.86	موسى بن عبيدة الربذي	(90/3)	ضعيف
.87	موسى بن عثمان الحضرمي	(670/7)	ضعيف جدا
.88	موسى بن عبيد	(577/7)	ضعيف
.89	موسى بن مطير	(455/4)	ضعيف ، متروك
.90	ميمون بن أستاذ	(30/6)	مختلف فيه
.91	نافع أبو هرمز	(227/1)	ضعيف ، كذاب
.92	أبو نصر (يروي عن علي بن أبي طالب)	(549/7)	مجهول
.93	نفيع، أبو داود الأعمى	(256/2)	كذاب وضاع
.94	أبو هارون العبدي	(670/7)	ضعيف
.95	الواقدي ، محمد بن عمر	(78/8)	ضعيف

مسلسل	اسم الراوي	الموضع	الحكم
.96	يحيى بن يحيى الغساني الشامي	(89/3)	تكلموا فيه
.97	يحيى بن يمان	(478/7) وانظر (525/7)	في أحاديثه عن الثوري نكارة شديدة
.98	يزيد الرقاشي ، وهو يزيد بن أبان الرقاشي	(80/1) (22/2) (312/2) (90/3) (417/7)	ضعيف ، متروك الحديث غير مقبول الرواية عند الأئمة
.99	يزيد بن سنان	(266/1)	ضعيف
.100	يونس بن الحارث الثقفي	(517/4) (479/7)	ضعيف ضعيف – مضطرب الحديث
.101	يونس بن سليم	(52/4) (517/4)	غير معروف

المراجـع

ابـن أبـي حـاتم ، عبـد الـرحمن بـن محمـد (ت 327هـ): تفسـير القـرآن العظـيم ، دار الفكـر ، بيـروت ، 1424هـ=2003م.

: الجرح والتعديل ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرأباد الدكن ، الهند ، ط1.

أحمد بن حنبل (ت241هـ): المسند ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1419هـ=1998م.

الأزهري ، محمـد بـن أحمـد (ت 370هـ): تهـذيب اللغـة ، تحقيـق/ محمـد علـي النجـار ، الـدار المصـرية للتأليف والترجمة ، القاهرة – 1384هـ=1964م.

الألباني ، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ): "إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل" ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط2-1405هـ=1985م.

: سلسلة الأحاديث الصحيحة. مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1-1417هـ=1996م.

: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، مكتبة المعارف ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ط1-1422هـ=2002م.

البخـاري ، محمـد بـن إسـماعيل (ت 256هـ): التـاريخ الكبيـر ، الفـاروق الحديثـة ، القـاهرة ، مصـورة عـن نسخة دائرة المعارف العثمانية بالهند

البـزار ، أحمـد بـن عمـرو (ت 292هـ): البحـر الزَّخـار (المعـروف بمسـند البـزار) ، دار الكتـب العلميـة ، بيروت ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة ، ط1-1430هـ=2009م.

البغدادي (الخطيب) ، أحمد بن علي (ت 463هـ): تاريخ بغداد ، مدينة السلام ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ط1-1424هـ=2004م.

: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع تحقيق محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، ط2-1414هـ.

البيهقي ، أحمد بن الحسين (ت 458هـ): الجامع لشعب الإيمان ، تحقيق/ عبد العاطي عبد الحميد ، وزارة الأوقاف ، قطر ، ط1-1429هـ=2008م عن طبعة الدار السلفية ، بومباي – الهند.

: دلائل النبوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1-1405هـ=1985م.

الثعلبي ، أحمد بن محمد (ت 427هـ): الكشف والبيان عن تفسير القرآن ، دار التفسير ، جدة ، المملكة العربية السعودية ، ط1-1436هـ=2015م.

ابن الجوزي (أبو الفرج) عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ): كتاب الضعفاء والمتروكين ، دار الكتب العلمية ، بيروت (د.ت).

الحاكم النيسابوري ، محمد بن عبد الله (ت 405هـ): المستدرك على الصحيحين، دار المعرفة ، بيروت (د.ت).

ابن حبان ، محمد بن حبان (ت 354هـ): كتاب الثقات ، مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، حيدرآباد الدكن ، الهند ، ط1-1403هـ=1983م.

: كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، دار الوعي ، حلب ، سوريا ، ط2-1402هـ.

ابن حجر ، أحمد بن علي (ت 852هـ): تهذيب التهذيب ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، ط1-1414هـ=1994م.

: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، إحياء التراث العربي ، بيروت – 1349، مصورة عن نسخة دائرة المعارف العثمانية – حيدرأباد – الهند.

: لسان الميزان ، الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط1-1416هـ=1996م.

الخطابي ، حمد بن محمد بن إبراهيم (ت 388هـ): غريب الحديث ، دار الفكر ، دمشق-1402هـ=1982م.

الدارقطني ، علي بن عمر (ت 385هـ): العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، تحقيق وتخريج/ د. محفوظ الرحمن السلفي ، دار طيبة ، الرياض ، ط3-1424هـ=2003م.

ابن دهيش ، د. عبد الملك بن عبد الله: جامع المسانيد والسنن لابن كثير ، مكتبة الأسدى ، مكة المكرمة ، ط3-1425هـ.

الذهبي ، محمد بن أحمد (ت 748هـ): سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1419هـ=1998م.

: المغني في الضعفاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1-1418هـ=1997م.

: ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، دار الحرم للتراث ، القاهرة (د.ت).

ابن الزهراني ، محمد أحمد: مسند الفاروق لابن كثير ، دكتوراه ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة – 1408هـ=1409هـ.

السخاوي ، محمد بن عبد الرحمن (ت 902هـ): الإعلان بالتوبيخ عن ذم التاريخ دراسة وتحقيق/ محمد عثمان الخشت ، مكتبة ابن سينا ، القاهرة – 1989م.

السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن (ت 911هـ): تاريخ الخلفاء ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة ، ط1-1425هـ=2004م.

: اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة ، خرَّج أحاديثه/ محمد عبد المنعم ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2-1428هـ=2007م

الشافعي ، محمد بن إدريس (ت 204هـ): مسند الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – 1400هـ.

الطبراني ، سليمان بن أحمد (ت360هـ): المعجم الكبير ، حُقق بإشراف د. سعد بن عبد الحميد ، د. خالد الجريسي ، القاهرة ، د.ت.

الطبري ، محمد بن جرير (ت 210هـ): تاريخ الأمم والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، بيروت – لبنان (د.ت).

: جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، دار هجر ، القاهرة ، ط1–1422هـ=2001م.

ابن عدي ، عبد الله الجرجاني (ت 365هـ): الكامل في ضعفاء الرجال ، دار الفكر للطباعة ، بيروت ، ط3–1409هـ=1988م.

ابن عساكر ، علي بن الحسن (ت 571هـ): تاريخ دمشق ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – 1415هـ=1995م.

العقيلي ، محمد بن عمرو (ت 322هـ): كتاب الضعفاء ، دار مجد الإسلام ، دار ابن عباس ، مصر ، ط1–1429هـ=2008م.

ابن العماد الحنبلي ، عبد الحي بن أحمد (ت 1089هـ): شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، دار ابن كثير ، دمشق 1413هـ=1992م.

العمري ، أيمن محمود سليم: المنهج النقدي الحديثي عند ابن كثير في كتابه البداية والنهاية ، ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية – 1998م.

العيني (بدر الدين) محمود بن أحمد (ت 855هـ): عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1–1424هـ=2003م.

فؤاد سيد: فهرس المخطوطات التي اقتنتها درا الكتب المصرية ، دار الكتب المصرية ، 1380هـ=1961م.

ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ): أوجز السير لخير البشر مجلة المورد ، العدد الرابع ، دار الحرية للطباعة ، بغداد (1393هـ=1973م)

ابن كثير ، اسماعيل بن عمر (ت 774هـ): الأحكام الكبير (لم يكمل) ، دار النوادر ، دمشق ، سوريا ، ط2–1431هـ=2010م.

: اختصار علوم الحديث وشارحه الشيخ/ أحمد محمد شاكر في "الباعث الحثيث" ، دار ابن الجوزي ، القاهرة ، ط1-1429هـ=2008م.

: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه ، تحقيق/ بهجة يوسف حمد أبو الطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط1-1416هـ=1996م.

: البداية والنهاية ، تحقيق/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي ، دار عالم الكتب ، الرياض 1436هـ=2015م (وهي النسخة التي اعتمدها الباحث في هذه الدراسة).

: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، تحقيق/ عبد الغني بن حميد بن محمود الكبيسي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ط2-1416هـ=1996م.

: تفسير القرآن العظيم، دار طيبة ، الرياض ، ط3-1426هـ=2005م.

: التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل ، تحقيق/ شادي بن محمد بن سالم آل نعمان ، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة ، صنعاء ، اليمن ، ط1-1432هـ=2011م.

ابن ماجه ، محمد بن يزيد (ت 273هـ): سنن ابن ماجه ، مكتبة المعارف ، الرياض ، ط1-1417هـ.

النسائي ، أحمد بن شعيب (ت 303هـ): كتاب الضعفاء والمتروكين ، تحقيق/ وليد متولي ، الفاروق الحديثة للطباعة ، القاهرة ، ط1-1431هـ=2010م.

الهيثمي ، علي بن أبي بكر (ت 807هـ): كشف الأستار عن زوائد البزار ، تحقيق/ حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1-1405هـ=1985م.